الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم محاسبة مالية

العنوان:

دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية

– دراسة استقصائية–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبين:
فرصاوي زهيدة
عزيزي نريمان

اشراف الأستاذ:
د. سعيدي فارس

السنة الجامعية: 2022/2021

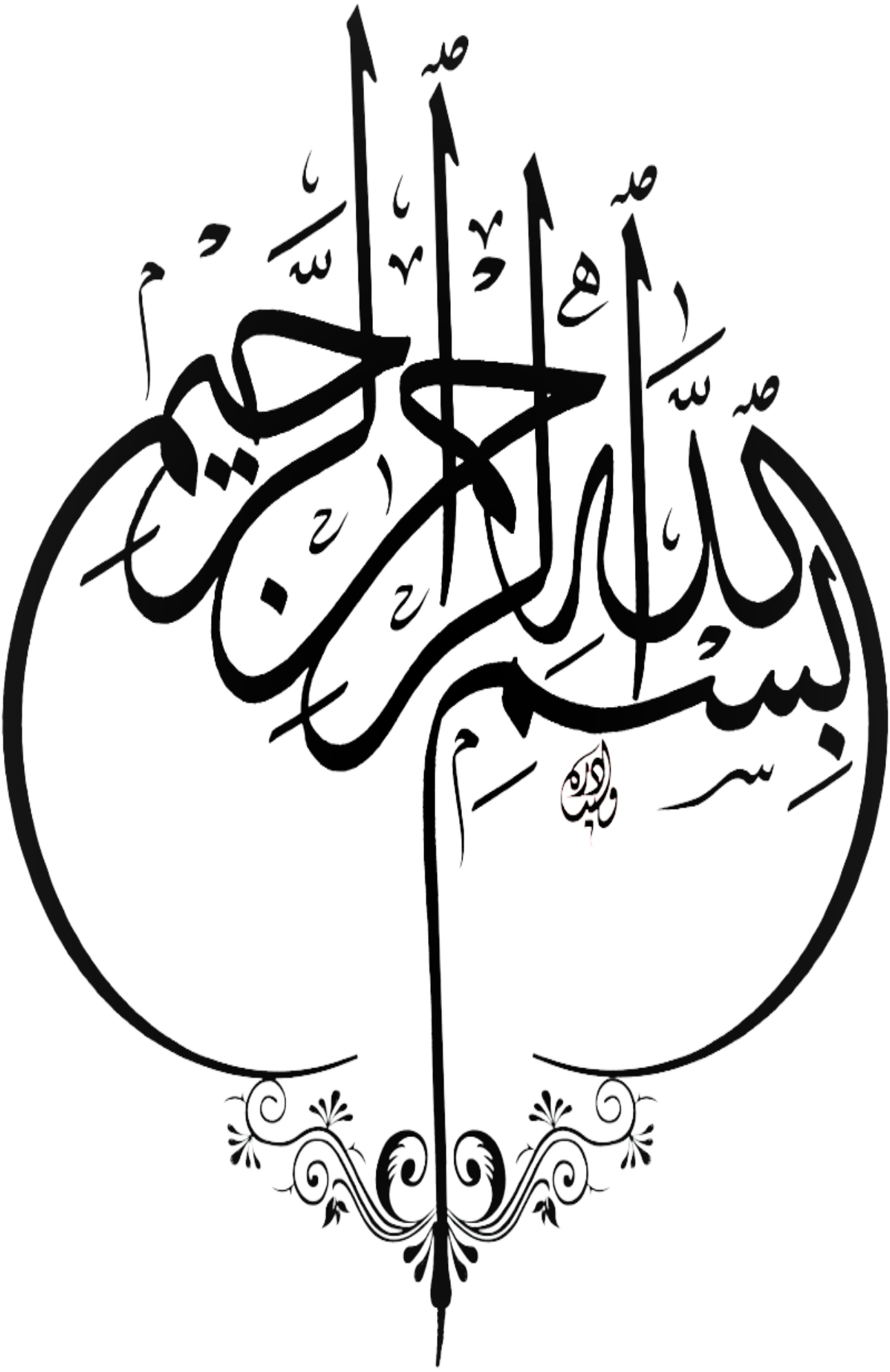
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

يا من علمتني العطاء دون انتظار المقابل، يا من زرعتي في قلبي أسمى معاني الافاضل..... اليك يا امي الحبيبة.

الى ذلك الصرح العظيم الذي علمني الخلق الكريم، صاحب الفضل الكبير

والدي العزيز.

الذي علمني وانار لي الطريق وأرشدني الى الضياء

اليك يا استاذي الكريم.

الى سندي وقوتي في هذه الحياة

اختي واخوتي

الى صديقتي واختي الي لم تلدها امي ورفيقة درب الحياة حلوها ومرها ورمز الايثار والوفاء .....صديقتي

الى كل من دعمني وشجعني في الحياة واعطاني دفعة نحو الامام.

اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

فرصاوي زهيدة

اهداء

إذا كان الاهداء جزءا من الوفاء اهدي ثمرة جهدي

الى من كان دعائها سر نجاحي وبوجودها عرفت معنى الحياة الى رمز الحب وبحر الحنان.....امي الحبيبة

الى من مهد لي طريق العلم وأعطى العطاء الى من احمل اسمه بكل فخر

.....ابي العزيز

الى ملاذي وقوتي وسندي في هذه الحياة بعد الله سبحانه وتعالى

.....اخوتي واختي

الى الشموع التي انارت لنا الطريق وارشدتنا الى الضياء

.....الى استاذي الكريم

الى كل يد صادقة امتدت لمساعدتي أصدقائي وزملائي.

عزيزي نريمان

شكر وتقدير

الحمد لله الذي لا ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزيد شكر الشاكرين، الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان والصلاة والسلام على إشرافه الأنبياء المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه أجمعين.

نشكر الله أن هدانا للخوض في هذا البحث المتواضع وأعاننا على إنجازه بتوفيقه، ثم نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد يد العون والمساعدة لإكمال هذا البحث، ونخص بالشكر الأستاذ الفاضل د.سعيدي فارس المشرف على هذا العمل المتواضع، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة.

والشكر الموصول إلى جميع الأساتذة الذين رافقونا طوال مشوارنا التعليمي بجامعة، وبالأخص أساتذة تخصص محاسبة وتدقيق اللذين كانوا لنا قدوة من خلال توجيهاتهم القيمة.

الملخص:

إن موضوع التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، وأصبح مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية خصوصا مع زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظا نتيجة للتأكد من ممارسات إدارة الأرباح في معظم بيئات التقرير المالي، وتلخصت مشكلة دراستنا في السؤال التالي: الى أي مدى يمكن ان يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية؟

وهدف البحث إلى التعرف على تفسيرات التحفظ، واهم أنواعه ودوافعه، ومعرفة دور التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

وتحقيقا لأهداف البحث قمنا بإتباع المنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر ذات المجال المحاسبي من الكتب والمقالات والبحوث العربية والأجنبية، فضلا عن تصميم استمارة استبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة ومحاسبين وأساتذة جامعيين.

توصلت الدراسة من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري إلى أن الشركات في الجزائر بدأت في الآونة الأخيرة تهتم بمبدأ التحفظ المحاسبي وتلتزم به عند إعداد القوائم المالية كونه أداة مناسبة المواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب، كما يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات.

كما توصلت إلى أنه هناك دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية الصادرة عن الشركات، من خلال مساهمته في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين أداء الشركة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، القوائم المالية، جودة القوائم المالية

Abstract:

The issue of accounting conservatism is one of the oldest issues of financial accounting, and it has become a basic requirement at the present time on the part of the parties related to the financial statements, especially with the increased demand for the production of more conservative financial statements as a result of ensuring the practices of profit management in most financial reporting environments, and the problem of our study was summarized in The next question: To what extent can accounting conservatism contribute to enhancing the quality of the financial statements?

The aim of the research is to identify the interpretations of conservatism, its most important types and motives, and to know the role of accounting conservatism on the quality of the financial statements.

In order to achieve the objectives of the research, we followed the descriptive approach by relying on sources related to the accounting field of books, articles, and Arab and foreign research, as well as designing a questionnaire that was distributed to the study sample represented by account keepers, accounting experts, accountants and university professors.

The study concluded, through the arithmetic mean and the standard deviation, that companies in Algeria have recently begun to pay attention to the principle of accounting conservatism and adhere to it when preparing the financial statements, as it is an appropriate tool to confront the state of uncertainty that the accountant is exposed to, and accounting conservatism contributes to enhancing the credibility of the financial statements and increasing the level of Adequate information.

It also found that there is a statistical significance between the accounting conservatism and the quality of the financial statements issued by the companies, through its contribution to educating the users of the financial statements about the importance of the decisions that are taken in improving the performance of the company

Keywords: accounting conservatism. Financial Statements. The quality of the financial statements

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الادبيات النظرية والدراسات السابقة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل للتحفظ المحاسبي	3
المطلب الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي	3
المطلب الثاني: دواعي استخدام التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	7
المطلب الثالث: مقاييس التحفظ المحاسبي.	10
المبحث الثاني: الجودة في القوائم المالية في ظل استخدام التحفظ المحاسبي	13
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	13
المطلب الثاني: أنواع وفروض القوائم المالية ومستخدميها	16
المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية	20
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	24
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	25
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	29
المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: دراسة استقصائية لعلاقة التحفظ المحاسبي بالجودة في القوائم المالية	32
تمهيد	33
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	34
المطلب الأول: منهج الدراسة ومتغيراتها	34

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	34
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل.	36
المبحث الثاني: أداة الدراسة	37
المطلب الأول: إعداد قائمة الاستبيان	37
المطلب الثاني: صدق ظاهري لأداة الدراسة	39
المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة	40
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	41
المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	41
المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الإجابات على عبارات الاستبيان	46
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	52
خلاصة الفصل	64
الخاتمة	65
قائمة المراجع	67
الملاحق	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	الفرق بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط	6
جدول رقم (1-2)	مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	29
الجدول رقم (2-1)	مقياس ليكارت الخماسي	38
الجدول رقم (2-2)	المتوسطات الحسابية المرجحة والاتجاهات الموافقة لها	38
الجدول رقم (2-3)	اختبار ألفا (&) كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	40
الجدول رقم (2-4)	وصف خصائص عينة الدراسة	41
الجدول رقم (2-5)	إجابات عينة الدراسة حول ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه	46
جدول رقم (2-6)	إجابات عينة الدراسة حول دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية	49
الجدول رقم (2-7)	اختبار T-Test للفرضية الاولى	53
الجدول رقم (2-8)	اختبار T-Test للفرضية الثانية	54
الجدول رقم (2-9)	اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق المؤهل العلمي	55
الجدول رقم (2-10)	اختبار POST HOC لتباين المحور الأول وفق المؤهل العلمي	55
الجدول رقم (2-11)	اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق التخصص العلمي	56
الجدول رقم (2-12)	اختبار POST HOC لتباين المحور الأول وفق التخصص العلمي	57
الجدول رقم (2-13)	اختبار ANOVA لتباين المحور الأول الوظيفة الحالية	58
الجدول رقم (2-14)	اختبار ANOVA لتباين المحور الأول الخبرة المهنية	58

الجدول رقم (2-15)	اختبار POST HOC لتباين المحور الأول وفق التخصص العلمي	59
الجدول رقم (2-16)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق المؤهل العلمي	60
الجدول رقم (2-17)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق التخصص العلمي	60
الجدول رقم (2-18)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق الوظيفة الحالية	61
الجدول رقم (2-19)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق الخبرة المهنية	62

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوين الاشكال	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	أنواع القوائم المالية	20
الشكل رقم (2-1)	تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير السن	43
الشكل رقم (2-2)	تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	44
الشكل رقم (2-3)	تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة الحالية	45
الشكل رقم (2-4)	تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية	46

المقدمة العامة

مقدمة

ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من القضايا المحاسبية الهامة التي كان لها الأثر الواضح في اثراء الادب المحاسبي، حيث كان من ابرزها قضية التحفظ المحاسبي التي زاد الاهتمام بها في الآونة الاخيرة باعتباره من اهم المبادئ المحاسبية التي لها تأثير كبير على ملائمة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ففي الحالات التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين مجموعة من البدائل، فانه يختار البديل الذي يتفق مع التحفظ المحاسبي، فهذا الأخير يفرض قيدا على المحاسبين عرض البيانات بحيث يتم ادراج القيم الدنيا للأصول والايرادات القيم العليا للالتزامات والمصروفات في حالات عدم التأكد، لذلك أصبح ركن من اركان الممارسة العلمية في المؤسسات.

ولقد لوحظ تزايد الاهتمام الباحثين في مجال المحاسبة المالية بموضوع التحفظ المحاسبي، وزردات وتيرة هذه الأبحاث خلال الخمس السنوات الأخيرة، وذلك بسبب تأثير الكبير على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية ويعود ذلك للعلاقة التعاقدية المكونة للمنشأة وآثارها على التقارير المالية، وإلى زيادة الطلب على إنتاج القوائم أكثر التحفظ نتيجة لتأكد من ممارسات إدارة الأرباح في معظم بيئات التقارير المالية، وكذلك يعود إلى زيادة وتيرة الجدل بشأن استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول

ونظرا للدور المهم الذي تؤديه القوائم المالية في تقديم المعلومات المفيدة الى المستثمرين والاخرين من أصحاب المصلحة، فقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية واداة فعالة في عديد من القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي تلك القوائم المالية، وحتى تكون هذه المعلومات المحاسبية مفيدة لصناع القرار يجب ان تتصف بمجموعة من الخصائص تجعلها ذات جودة عالية، كما يجب التقرير عن هذه المعلومات وفق الاطار النظري للمحاسبة والابلاغ المالي والالتزام بمفاهيم الاعتراف والقياس، فيعتبر التحفظ المحاسبي من اهم المحددات المحاسبية ذات تأثير في بيئة القوائم المالية، وأيضا تخضع المعلومات المحاسبية عند اعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات والمبادئ المحاسبية التي تحكم عملية القياس والاعتراف المحاسبي لهذه العملية، اذ ان التحفظ المحاسبي او ما يعرف بمبدأ الحيطة والحذر هي واحدة من اهم القيود وأكثرها نفوذا على المعلومات المحاسبية لأنه مطلوب الاعتراف باقل قيمة الأصول والايرادات فضلا عن القيم الأعلى للنفقات والخسائر، حيث يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات الخاصة بتقييم الأصول والايرادات.

يؤدي التحفظ الى وجود نوع من التحفيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة وهو ما يتعارض مع بعض الخصائص الأساسية لجودة تلك المعلومات واهمها القابلية للمقارنة والتمثيل الصادق والعادل، لهذا أكد الباحثين ان التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها جوهر الشفافية في القوائم المالية.

ويعد التحفظ المحاسبي واحد من أكثر المعتقدات المحاسبية التي تحتل مكانة كبيرة في عملية إعداد القوائم المالية

لما له من تأثير كبير على تحديده النتائج الاعمال، والمركز المالي للشركات، وكذلك لما له تأثير واضح في تحسين درجة الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية المنشورة، وتعزيز القيمة النقدية المحتفظ بها، والتحصين من ممارسات حملة الأسهم المسيطرين، والحد من التدهور القيمة المرتبطة بالاحتفاظ بالنقدية عندما تعاني الشركة من المشاكل الوكالة خلال فترة الأزمات.

وقد اظهرت الدراسات وجود عدت محددات وعوامل ساهمت في ظهور التحفظ المحاسبي وزيادة استخدامه في أونة الأخيرة، كما أن التحفظ المحاسبي يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة بالإضافة انه يساهم في زيادة حركة تداول الأوراق المالية للشركات مطبقة لها، كما يجب تشجيع على ممارسة التحفظ المحاسبي وعدم التخلي عليه وخاصة في الشركات الجزائرية للحد من عملية تعديل القوائم المالية وإدارة الارياح.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن دور الهام الذي يلعبه التحفظ المحاسبي هو التصدي لحالة عدم التأكد التي يوجهها معدي القوائم المالية خاصة عند إعداد التقديرات المحاسبية والتي تعد مجالا خصبا لتطبيق وممارسة التحفظ المحاسبي، الأمر الذي جعله يسود في الممارسة العملية لدرجة انه أصبح يمثل حجر الأساس في تطبيق المحاسبي.

إشكالية الدراسة:

واستنادا الى ما تم ذكره سابقا من عرض لمفهوم التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة القوائم المالية نصيغ الإشكالية الرئيسية التالية:

- الى أي مدى يمكن ان يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية؟

الاسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم التحفظ المحاسبي؟
- ماهي ممارسات ودافع استخدام التحفظ المحاسبي؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية؟

الفرضيات الدراسة:

- هو مرادف لمبدأ الحيطة والحذر وانه التوقيت غير المتماثل لانعكاس اثر كل من الانباء السارة والانباء الغير السارة في الربح المحاسبي.
- يمارس التحفظ المحاسبي في اعداد قوائم مالية أكثر تحفظا.
- نعم توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره وينكن اجمالها في النقاط التالية:

نوع تخصصنا العلمي الذي يتناسب مع هذا الموضوع والرغبة في زيادة التحصيل العلمي.
مواصلة البحث في مجال جودة القوائم المالية والذي تم البحث فيه في مذكرات أخرى.
نقص المواضيع الخاصة بالتحفظ المحاسبي في الدراسات العربية الجزائرية على عكس الدول العربية والأجنبية الأخرى التي تناولت هذا الموضوع بكثرة ولهذا أردنا لفت انتباه الباحثين لمثل هذه المواضيع بالغة الأهمية.
الأهمية البالغة لهذا الموضوع بحيث يعتبر من اهم المفاهيم المحاسبية التي يجب تناولها.

أهمية الدراسة:

لقد نشا مفهوم التحفظ المحاسبي بسبب ظروف عدم التأكد، حيث تعارف المحاسبون على مبدا الحيطة والحذر في أمور واضحة لحماية ثروة المساهمين، ولهذا تكمن أهمية هذه الدراسة في اختبار الأثر الذي يمكن ان يلعبه التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية بالتطبيق على عينة من افراد المجتمع التي تفتقر الى مثل هذه الدراسات، ولغرض تنظيم وتوجيه القرارات الاستثمارية بالشكل الذي يخدم مصلحة الشركة بعيدا عن السلوك الانتهازي لمدراء الشركات وذلك بإعطاء صورة غير حقيقية لأصول الشركة، بحيث تسمح هذه الدراسة بتسليط الضوء على مفهوم التحفظ المحاسبي وتدعيم واثراء هذا النوع من الدراسات.

اهداف هذه الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع الى:

معرفة مدى تطور الممارسة المحاسبية للتحفظ المحاسبي المعروفة بمبدأ الحيطة والحذر.
بيان مدى تأثير التحفظ المحاسبي على اهم التغيرات التي من شانها الوصول الى قوائم مالية ذات جودة عالية.

تدعيم وتحفيز الجهات المختصة لتبني هذه الممارسات البالغة الأهمية.

الحدود المكانية:

تناولت هذه الدراسة بيان تأثيرات سياسات التحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية على عينة من افراد مجتمع.

منهجية الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف البحث واختبار الفرضيات للإجابة عن التساؤلات الإشكالية فقد اتبعنا المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في مفهوم التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة القوائم المالية. اما الجانب التطبيقي فقد استخدم المهج الاحصائي.

صعوبات البحث:

قلة الدراسات الوطنية الخاصة بمفهوم التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر).
قلة الدراسات الوطنية الخاصة بمفهوم القوائم المالية.
صعوبة فهم الموضوع المطروح حول مفهوم التحفظ المحاسبي كون هذا الموضوع لم يكتسب شيوعا بين أطراف المتعاملين المحاسبين.

هيكل البحث:

انطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا بموضوع الدراسة وأهدافها والاجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث الى فصلين:

الفصل الأول: وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيم للتحفظ المحاسبي من خلال تعريفه وانواعه ودواعي استخدامه والعوامل المؤثرة فيه وتناول أيضا مقاييس التحفظ المحاسبي، اما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى جودة القوائم المالية في ظل استخدام التحفظ المحاسبي من خلال مفهوم القوائم المالية وانواعها وفروضها ومستخدميها وعلاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية، اما المبحث الثالث فقد تم فيه عرض اهم الدراسات السابقة لموضوع التحفظ المحاسبي باللغة العربية والأجنبية ثم تم التطرق الى مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية والقيمة المضافة للدراسة.

الفصل الثاني: فقد خصص الفصل الثاني للدراسة الميدانية بتصميم استبيان حيث قسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص للإجراءات المنهجية للدراسة، اما المبحث الثاني فتناول أداة الدراسة، وبالنسبة للمبحث الثالث فقد خصص لتحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول: الادبيات

النظرية والدراسات السابقة

تمهيد

يعتبر موضوع التحفظ المحاسبي من أقدم الموضوعات التي تناولتها ادبيات المحاسبة في السابق وحاليا، وأصبح مطلبا مهما ينادى بضرورة تطبيقه خاصة من طرف الجهات والأطراف المستخدمة للقوائم المالية فأولى الفكر المحاسبي لها اهتماما كبيرا في الآونة الاخيرة لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية المنشورة، وهو ما عبر عنه (Ball, R, etal,) بقوله ان "جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي والافصاح عن القوائم المالية في موعدها."

لعل هذا يرجع الى فلسفة التحفظ المحاسبي التي تتطلب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب بالمقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر.

لقد خصصنا هذا الفصل لدراسات الأدبية النظرية لدور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية وذلك من خلال ثلاثة مباحث تمثلت في:

المبحث الأول: ماهية التحفظ المحاسبي.
المبحث الثاني: الجودة في القوائم المالية في ظل استخدام التحفظ المحاسبي.
المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي أو ما يدرجه المحاسبون على تسميته بالحيطة والحذر من المفاهيم الأساسية والتي تثير الجدل في الأدب المحاسبي حيث قام على النظرية المحاسبية منذ زمن بعيد فكان له قاعدة تقليدية الا وهي "أن لا نتوقع الأرباح ولكن نتوقع جميع الخسائر"، فشهد الكثير من الاهتمام من قبل المفكرين المحاسبين، وقد أصبح التزام بالتحفظ المحاسبي أساسيا لتمايز الشركات في درجة الشفافية وقوائمها المالية، ومعيار لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظ مبادئها المحاسبية. على ضوء هذا دراسة الجوانب المختلفة لهذا المفهوم من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي

أولا: تعريف التحفظ المحاسبي

تعددت تعاريف مفهوم التحفظ المحاسبي من قبل الباحثين في الشأن المحاسبي من قبل الهيئات المحاسبية الدولية، حيث يمكن ذكر أهمها في النحو التالي:

استخدمت بعض الادبيات المحاسبة مفهوم التحفظ (conservatism) كمرادف لمفهوم الحيطة والحذر وعرفته بانه رد الفعل نحو الحالات عدم التأكد من خلال التأكد من ان المخاطر الضمنية ثم اخذها في الاعتبار[1].
عرف(BASU 1997)التحفظ بانه يمثل ميل المحاسبين نحو طلب درجة اعلى للتحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) من الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، فالتحفظ غالبا ما يؤدي الى الاعتراف بالأخبار الاقتصادية السيئة بشكل أسرع من الاخبار الاقتصادية الجيدة، التي وصفها (BASU 1997) بالتوقيت غير المتماثل في الأرباح[2].

عرفت هيئات المحاسبة الدولية لمفهوم التحفظ المحاسبي:

مجلس مبادى المحاسبة الأمريكي (APB، 1970): عرفه بان التحفظ المحاسبي يعود الى الأصول والالتزامات ومقاسه غالبا في ظروف حالة عدم التأكد ويفضل المديرين والمستثمرين والمحاسبين بشكل عام اختيار بدائل القياس

[1] الخزاعلة، وآخرون، **أثر التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأردن،2019، ص09.

[2] بن يوسف خلف الله، زبير عياش، **قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية دراسة الميدانية بمؤسسة سوناطراك فرع نومر ولاية غرداية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية/ المجلة 24، العدد 01، جامعة ام البواقي، الجزائر 2021، ص 1238.

الذي يؤدي الى تخفيض صافي الدخل وصافي الأصول بدلا من الزيادة بهما وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة، كاعتماد قائمة التكلفة او السوق او ايهما اقل[1].

مجلس معايير المحاسبة الدولي(IASB,1989): عرفه بان التحفظ المحاسبي يتضمن درجة من التحفظ والحذر عند تقييم الأصول والدخل وعدم المبالغة في تقييمهم، في نفس الوقت الا يتم تقييم الالتزامات والنفقات بقيمة اقل مما يجب، ومن ثم فإن الخسائر تأخذ بعين الاعتبار بمجرد وجود احتمال لحدوثها، في حين ان الإيرادات لا يتم الاعتراف بها إلا لحين تحققها[2].

يمكن تلخيص التحفظ المحاسبي بأنه الحيطة في أخذ الخسائر المتوقعة في الاعتبار قبل حدوثها والحذر بعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلى عند تحققيها فعلا أي تقيم الخسائر والالتزامات بأقل قيمة ممكنة وبإتباع السياسات والإجراءات المحاسبية على أن يتم الاعتراف بالقيم الأقل للأصول والإيرادات المتوقعة.

ثانيا: أهمية واهداف التحفظ المحاسبي.

أهمية التحفظ المحاسبي.

تتمثل أهمية التحفظ المحاسبي فيما يلي:

تقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية: فكلما زادت درجة المرونة في اختيار السياسات المحاسبية ولد ذلك فرصة أكبر للإدارة للتلاعب بأرباحها، فالتحفظ المحاسبي يحد من هذه المرونة بما يحقق النفع لجميع الأطراف.

تقييم جودة الإفصاح: ان جودة الإفصاح تعد نتيجة طبيعة نظرا لتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، فهي تظهر السياسات المحاسبية الأساسية والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.

تحديد مواطن الخطر: ان التحفظ المحاسبي يساعد في تحديد ما كانت هناك شكوك في جودة السياسات، والتقديرات المحاسبية كملاحظة وجود زيادة في الأرباح غير المبررة.

يحقق التحفظ المحاسبي منفعة للأطراف المتعاقدة: في إدارة المساهمين ودائنين فهو يستخدم الية لمقابلة عدم تماثل المعلومات، ويحقق درجة عالية من الشفافية في اعداد التقارير المالية.

يجنب الشركة تحمل التكاليف القضائية المحتملة: التي قد تنتج عن تقييم الأصول بأكبر من قيمتها.

---

[1] نفس المرجع اعلاه، ص 1239.

[2] الاغا احمد سلام زكريا، **العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإسلامية غزة (فلسطين)، 2019، ص35.

ان للتحفظ المحاسبي أهمية كبيرة في تحديد السياسات المحاسبية ومدى مرونتها، كما ويساعد التطبيق السليم له على التزام الشركة بسياسة الحيطة والحذر، ووسيلة لحمايتها من المخاطر والخسائر المستقبلية المحتملة[1] .

أهداف التحفظ المحاسبي

تتمثل أهمية التحفظ المحاسبي في النقاط التالية:

يعد أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند اعداد القوائم المالية والابتعاد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل او صافي الموجودات.

ان زيادة استعما التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يسهم في تعزيز الفصاح عن المعلومات المحاسبية وتحسين بيئة المعلومات وذلك لان تلك المعلومات تكون عادة معقدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يساعد على تجنب مخاطر نشر معلومات المحاسبية غير واقعية ومبالغ فيها.

ان مستخدمي التقارير المالية يفضلون استعمال الأرقام المحتفظة لأنها توفر لهم هامش امان من اية نتائج سلبية غير متوقعة[2].

ثالثا: أنواع التحفظ المحاسبي

تناول الادب المحاسبي نوعين من التحفظ المحاسبي التي تعتبر من أكثر التقسيمات شيوعا، ويظهر التحفظ المحاسبي في نوعين هما: التحفظ غير المشروط او ما يطلق عليه (التحفظ المسبق او المستقل عن الاخبار)، اما النوع الثاني فهو التحفظ المشروط او ما يطلق عليه (التحفظ اللاحق او التابع للأخبار).

التحفظ غير المشروط

يعني ان يتم الإفصاح والاعتراف عن قيمة الأقل بالنسبة لصافي الأصول والافصاح عن قيمة الأقل فيما يخص حقوق المساهمين[3].

التحفظ الغير المشروط يسمى أيضا بالتحفظ السابق او التحفظ الغير المعتمد على الاخبار، اختيار الإجراءات والسياسات المحاسبية الخاصة بمعالجة كل من الأصول والخصوم بشكل مسبق، والتي ينجم عن استخدامها هبوط

[1] رزان شهيد، فاطمة محمد شريف عبس، **قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 42، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2017، ص 137.

[2] بودربالة محمود سعيد، حروشي جلول، **دور حكومة الشركات في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة ميدانية**، مجلة النمو الاقتصادي وزيادة الاعمالJEGE / المجلة 04، العدد 07، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2021، ص41.

[3] بن يوسف خلف الله، زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 1240.

في القيم السوقية لصافي الأصول وذلك طيلة عمر هذه الأصول والالتزامات، اختيار طريقة معينة لاهتلاك الأصول الثابتة مثل طرق الاهتلاك المعجل التي تزيد عن الاهتلاك العادي لهذه الأصول واستخدام هذه المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لإثبات المشروعات ذات صافي قيمة الحالية هي امثلة على التحفظ الغير مشروط[1].

التحفظ المشروط

يسمى أيضا التحفظ اللاحق والذي يعني ان يتم الاعتماد على الاخبار، أي يتم تخفيض قيمة الأصول عند حدوث اخبار معينة غير مرغوب فيها ولا يتم زيادة قيمة صافي الأصول عند حدوث اخبار مرغوب فيها.[2]

التحفظ المشروط لا يتيح للشركة فرصة الاختيار من بين الطرق المحاسبية لتقييم بعض عناصر القوائم المالية، وان التحفظ المشروط هو تحفظ لاحق لوقوع الاحداث او الإعلان عن الاخبار السيئة وبالتالي فان القيم الدفترية في هذه الحالة تنخفض في ظل الاخبار السيئة الواردة ويتم الاعتراف بها ولا تعود تلك القيم الى الارتفاع حتى وان وردت اخبار جيدة[3].

يمكننا توضيح الفرق بين التحفظ المشروط والتحفظ الغير مشروط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): الفرق بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط

التحفظ المشروط	التحفظ غير المشروط
تحفظ لاحق. يرتبط بوقوع الاحداث أو الاخبار. يعبر عن انخفاض القيم الدفترية في ظل الظروف وأحداث السلبية ولا يمكن ان تتحسن بالرغم من حدوث أحداث إيجابية.	تحفظ مسبق. لا يرتبط بوقوع الاحداث او الاخبار. يعبر عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة بالاعتراف بالقيم الأقل بالأصول والايرادات.

Source: Odai haitham aljalodi. The impact of conservatisin policy on reporting quality in Jordanian banks sector" j" JOURNAL OF FINANCE and ACCOUNTING VOL6 N3 2018. P91-95.

[1] الخزاعلة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] بن يوسف خلف الله، زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 1240.

[3] سعيدي فارس، **تأثير الممارسات المحاسبية الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية دراسة حالة لآراء عينية من الأكاديميين والمهنيين بالجزائر ومصر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2021/2020، ص 185.

من خلال ما سبق عرضه يتبين لنا انه وبالرغم من الاختلاف الموجود بين كلا النوعين من حيث اختلاف توقيت الاعتراف بالأخبار السيئة، فان كلا النوعين يكملان بعضهما البعض ويقودان الى نفس النتائج في القوائم المالية المعدة والمنشورة من قبل الشركة.

المطلب الثاني: دواعي استخدام التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

أولا: دواعي استخدام التحفظ المحاسبي.

لقد تطرق العديد من الباحثين في دراستهم للدوافع والمبررات التي استدعت لاستخدام التحفظ المحاسبي وهي:

المبرر او الداعي التعاقدي

يعتبر هذا التفسير من أقدم واهم التفسيرات التي قدمها الفكر المحاسبي والتي بينت سبب ممارسة وتطبيق التحفظ المحاسبي، كما يعود هذا التفسير هو مصدر الرئيس للتحفظ المحاسبي بشكل عام وللتحفظ المشروط على وجه الخصوص، ويقصد بمفهوم التعاقدات تلك التي تكون بين أطراف المهتمة بعمل الشركة وذات المصالح المتعارضة والمختلفة بالنسبة للشركة[1].

ومن اهم التعاقدات التي تدخل فيها الشركة وتأثر في الخيارات المحاسبية ما يلي:

حوافز الإدارة: لا تهدف الإدارة في كل الحالات لزيادة حوافزها في الفترة الحالية فقد ترى انه من الأفضل لها ان تقوم بتقليل حوافزها في هذه الفترة وذلك لتحقيق استفادة قصوى في الفترات القادمة، فإذا وجدت الإدارة ان مستوى الربح الحالي لا يحقق مستوى الحوافز المتوقع، فسوف تقوم بالاعتراف بكل الخسائر المحتملة وتحميل كل المصروفات المحتملة والتي قد تخص الفترة القادمة الى الفترة الحالية مستخدمة في ذلك المعالجة غير المتماثلة بين الخسائر والمصروفات وبين الأرباح من خلال التحفظ المحاسبي، وبذلك سوف تستفيد من عدم تحميل الفترات القادمة بمصروفات تخصها مما يزيد من الإيرادات وبالتالي من الحوافز المتوقع الحصول عليها[2].

عقود الدين: ان عقود الدين تتم على ضوء ما تظهره القوائم المالية من معلومات وكذا النسب المالية المختلفة التي تبين قدرة الشركة على سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه.

هذا ويعتبر التحفظ المحاسبي من اقدم اليات ابرام عقود الدين كوسيلة لحماية مصالح الدائنين، ويرى البعض ان ابرام عقود الدين على أساس ارقام محاسبية متحفظة وكذا عرض قوائم مالية متحفظة في اطار متابعة تلك العقود بعد

---

[1] حميدة محمد عبد المجيد، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التامين السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 01، العدد 02، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر،2013، ص 147.

[2] رضا إبراهيم عبد القادر صالح واخرون، **العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح: مع دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 03، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2017، ص 24.

التعاقد يساهم بشكل كبير في تخفيض مخاطر نقص القيمة، بمعنى ان مخاطر انخفاض القيمة تخلق نوعا من الطلب على التحفظ المحاسبي لدى المقرضين[1].

وعلى هذا الأساس قد تطلب المؤسسات المقرضة من الشركة التقيد ببعض الإجراءات الاحترازية التي تضمن سداد الدين وتجنب انخفاض قيمة الشركة في المستقبل وهذا عن طريق اعداد القوائم المالية وفق سياسات محاسبية متحفظة، كما انه من مصلحة الشركة (المقترض) أيضا اعداد قوائمها المالية على

أساس متحفظ لان هذا يضمن لها الحصول على معدلات فائدة اقل ووفقا لهذا يمكن قول ان التحفظ المحاسبي يساهم في زيادة فاعلية عقود الدين [2].

دوافع متعلقة بالاعتبارات الضريبية

يعتبر رقم المحاسبي هو الأساس الذي تحسب عنه الضريبة، وإحدى تفسيرات التحفظ ان هناك ميل من قبل الإدارة لتخفيض رقم الربح المحاسبي من اجل تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وتجنب دفع ضرائب عن الأرباح غير محققة، لذا يكون التحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول وهو السبيل لذلك.[3]

دوافع متعلقة بالجانب القانوني

نظرا للمسؤولية المشتركة لإدارة ومراجع الحسابات عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية، فان المبالغة في رقم الربح او في قيمة الأصول قد تعرض إدارة الشركة والمراجع الحسابات للمساءلة القانونية. لذلك قد يمكن الدافع وراء التحفظ المحاسبي وما يتضمنه من تأجيل الاعتراف بالمكاسب وتعجيل الاعتراف بالخسائر في تجنب التعرض للمساءلة القانونية، وقد ايدت العديد من الدراسات ان مخاطر تعرض إدارة الشركة ومراجع الحسابات للمساءلة القانونية تمثل دافعا نحو توجه الشركات لإعداد قوائم المالية أكثر تحفظا[4].

دوافع تنظيمية

ان الخسائر الناجمة عن المبالغ في الربح المحاسبي من شأنها ان تتسبب بآثار سلبية على مستخدمي القوائم المالية، ونظرا لكون واضعي المعايير يتحملون المسؤولية الناتجة عن تطبيق تلك المعايير، فقد وضع معظم واضعي المعايير معايير محاسبية متحفظة لتجنب الاضرار التي تلحق بسمعتهم، فالتحفظ المحاسبي يستخدم من قبل واضعي المعايير

---

[1] حمدي احمد رمضان، **التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 02، كلية التجارة، جامعة المنصور، مصر، 2016، ص 08.

[2] سعيدي فارس، مرجع سبق ذكره، ص187.

[3] أسماء إبراهيم عبد الرحيم إبراهيم، **دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة اختباريه على الشركات المسجلة في البورصة المصرية**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2019، ص 155.

[4] ياسر سعيد قنديل، **تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في السوق الأوراق المالية السعودي**، محلة البحوث المحاسبية، العدد 01، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2018، ص363.

وسيلة للحد من تعرض سمعتهم للضرر من خلال المبالغة في تقدير قيمة الشركة، او الأرباح الناتجة عن تطبيق المعايير[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي تتمثل في الاتي:

حجم الشركة: الشركات صغيرة الحجم أكثر تحفظ في تقاريرها المالية مقارنة بالشركات كبيرة الحجم، حيث كان من المتوقع ان تكون الشركات كبيرة الحجم أكثر تحفظا نظرا لعدة أسباب مثل: الابتعاد عن التكاليف السياسة التي قد تنشأ بسبب إعلانها عن أرباح ضخمة غير متحفظة، ولارتفاع الحاكمية المؤسسية في الشركات كبيرة الحجم، وزيادة رقابة الجهات الحكومية والمحللين الماليين لها.

عقود المديونية: الشركات ذات المديونية المرتفعة أكثر تحفظ وهذا يشير الى قوة الضغط الممارس من قبل المقرضين على إدارة الشركة للتحفظ في الإعلان عن القيم العليا للأصول والارباح، وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وعقود المديونية.

حكومة الشركات: تميل الشركات التي تقوم بتطبيق آليات الحكومة الى استخدام سياسات محاسبية متحفظة، كما انه من خلال التحفظ المحاسبي تمنع حكومة الشركات الغش في التقارير المالية.

خبرة لجنة التدقيق: ترتبط الخبرة المحاسبية والمالية للجان التدقيق ارتباطا إيجابيا بالتحفظ المحاسبي، كما ان الخبراء المحاسبين والماليين قادرون على تعزيز التحفظ المحاسبي فقط عندما يكونوا في مجالس إدارة تمتاز بالحكومة القوية.

عدم تناسق المعلومات: الزيادة في عدم تناسق المعلومات تزيد من درجة التحفظ المحاسبي وسياسة التحفظ المحاسبي هي استجابة متوازنة للحد من تخفيضات القيمة الحالية الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الخارجيين والمدراء.

ملكية المحاسبة: أشارت الدراسات عبد المجيد (2013) الى ان ملكية الشركة تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركة بشكل إيجابي.

ضعف نظام الرقابة الداخلي: اشارت دراسة الى أن هناك علاقة عكسية بين نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلي والتحفظ المحاسبي.

كفاءة السوق المالي: فكلما كان سوق رأس مال نشطا وكفؤا كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ مما يؤدي الى تحفيض درجة عدم التماثل[2].

[1] رزان شهيد، فاطمة محمد شريف عبس، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] الخزاعلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثالث: مقايس التحفظ المحاسبي

هناك عدة مقايس للتحفظ المحاسبي تعبر الأكثر تطبيقا وشيوعا في هذا المجال، فمن هذه المقاييس يعتمد على العلاقة الأرباح وعوائد الأسهم ومنها ما يعتمد على قيم صافي الأصول ومنها يعتمد على العلاقة الاستحقاقات والأرباح، الا ان هناك خمسة مقاييس تعتبر الأكثر شيوعا وتطبيقا في مجال التحفظ المحاسبي وهي:

مقياس(BASU,1997) الاستجابة غير المتماثلة (AT):

ويعرف أيضا بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم ، و هذا المقياس يعمل على الاستجابة غير المتماثلة تجاه الاخبار المتاحة التي يحصل عليها من السوق من عدة مصادر في فترات ما قبل نشر التقرير المحاسبي، كما يعرف أيضا بعدم تماثل توقيت الاعتراف ، لان السوق حسب افتراض انه يتعامل بشكل فوري مع الاخبار السيئة مقارنو بالأخبار الجيدة وهذا الامر يتفق مع مفهوم التحفظ المحاسبي الذي بينه Basu في دراسته انه اعتراف الشركة بالخسائر المتوقعة في الدفاتر و التي تعكس مضمون الاخبار السيئة بشكل اسرع من الاخبار الجيدة، وبالتالي فإنها تمارس التحفظ المحاسبي وتنعكس على شكل معلومات ملائمة وموثوقة في بياناتها المالية.

وافترض Baus ان العوائد السوقية للسهم تتعرب مؤشرا يمثل الاخبار الجيدة والسيئة التي حصل عليها، ويفترض ان السوق أسرع في عكس الاخبار الجيدة والسيئة لان السوق يحصل على عدة معلومات من عدة مصادر يمكنه من خلالها قياس أثر هذه المعلومات على صافي أصول الشركة.[1]

مقياس نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية:

حيث يفترض هذا النموذج ان التحفظ المحاسبي يميل الى تخفيض قيم الأصول ومن ثم صافي القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيامتها السوقية، وهذا يتوافق مع تعريف Beaver and Ryan (2000)الذي قام بتعريف التحفظ المحاسبي من وجهة نظر قائمة المركز المالي بأنه الانخفاض المستمر في القيمة الدفترية لي حقوق الملكية عن القيمة السوقية من فترة الى أخرى.

حيث ان القيمة الدفترية تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية وفي المقابل فان القيمة السوقية تتمثل بالأسعار الموجودة في السوق، ويقوم هذا النموذج على مقارنة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية الى قيمتها الدفترية وهنا تكون

[1] كرار سليم عبد الزهرة، **ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كوفة، العراق، 2017، ص ص 380-381.

زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ المحاسبي، فاذا ارتفعت النسبة عن 1 تعتبر الشركة متحفظة، وإذا انخفضت هذه النسبة عن 1 تعتبر الشركة غير متحفظة[1].

مقياس المطور (مؤشرC_score) لمقياس توقيت غير المتماثل(AT):

قام البحثان (2009) Khan& Watts بتطوير مقياس التوقيت غير المتماثل، الذي يقيس التحفظ المحاسبي المشروط(CC) للشركة/ سنة، من خلال استخدام (مؤشرC_score) مع الاخذ بعين الاعتبار خصائص الشركة (الحجم، والقيمة السوقية إلى الدفترية، والرافعة المالية)، لأن هذه الخصائص يمكن أن يكون لها تأثير على إعداد التقارير المالية وبالتالي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي. فحدد الباحثان كلاً من توقيت الاخبار الجيدة والتي يطلق عليها مؤشر (C_score)، والتوقيت التزايدي للأخبار السيئة والتي يطلق عليها مؤشر (C_score)، وذلك لتقدير التوقيت المناسب في المحاسبة والذي يعكس كل من الأخبار الجيدة والتحفظ على مستوى الشركة خلال السنة.[2]

مقياس الاحتياطات السرية (HR)

أوضح (Penman Zhang,2002) أن التحفظ المحاسبي يخلق احتياطيات سرية، وقيمة ذلك الاحتياطي تشير لدرجة التحفظ المحاسبي في الشركة، وكلما زاد حجم الاحتياطات السرية يزداد معها التحفظ التقارير المالية للشركات، ولكن من الصعوبة تحديد قيمة للاحتياطات السرية لعدم التقرير عنها في القوائم المالية أو في أي مكان أخر.

ويتطلب مقياس (HR) توافر العديد من البيانات التي يصعب الحصول عليها مثل نفقات البحوث والتطوير والإعلانات التي يفصح عنها من قبل من الشركات، مما ينعكس على انخفاض استخدام هذا المقياس بالمقارنة مع المقاييس الأخرى للتحفظ المحاسبي. كما أن صعوبة تحديد قيمة له تؤدي لصعوبة في استخدامه بالدراسات الدولية للتحفظ، حيث ان التنظيمات المحاسبية في العديد من البلدان لا تسمح بالإفصاح عن نفقات البحوث والتطور والإعلان.[3]

مقياس الاستحقاقات السلبية (NA):

اقترح (Givoly & hayn,2000) ذلك المقياس للتحفظ المحاسبي الذي يركز على الاستحقاقات غير التشغيلية كجزء من القيمة الدفترية للشركة. والسبب في استخدام ذلك المقياس يرجع إلى استخدام ذلك المقياس يرجع إلى استخدام

---

[1] ربابعه، حسين محمد حسين، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسته في التقارير**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأردن،2019، ص24.

[2] حمد، أمنة خميس، **أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في شركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تخليلية**، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 14، العدد 01، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن 2018، ص85.

[3] السيد، أميرة حامد، **دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية**، مجلة البحوث المحاسبية المجلد 01، العدد 01، جامعة طنطا–كلية التجارة–قسم محاسبة،2018 القاهرة، ص438.

التحفظ المحاسبي لآلية الاستحقاق بتأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية وتعجيل الاعتراف بالخسائر الاقتصادية، ومن خلال تلك العملية يزداد مستوى الاستحقاقات غير التشغيلية المجتمعة في الشركة وتزداد قيمة السالبة ويتميز (NA) بأنه مقياس محدد للتحفظ لشركة معينة مع سهولة تطبيقه بشكل عام حيث لا يتطلب بنود وبيانات كثيرة. [1]

[1] السيد، أميرة حامد، مرجع سبق ذكره، ص438.

المبحث الثاني: الجودة في القوائم المالية في ظل استخدام التحفظ المحاسبي

تختلف طريقة إعداد وعرض القوائم المالية من بلد لأخر وقد يرجع هذا اختلاف إلى الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية لكل بلد كما قد ترجع الى ان كل بلد يأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات مختلف فئات مستخدمي القوائم المالية عند وضع متطلبات إعداد القوائم المالية محليا.

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبية، وهي من اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون والماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشاة في عملية اتخاذ القرارات اقتصادية الرشيدة والعقلانية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية

هناك كثير من التعريف عن القوائم المالية نذكر منها:

تعرف القوائم المالية على انها المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للشركة، شريطة أن تتميز هذه الصورة بالاختصار، الدقة والوضوح، وهذا ما يجيز لمستخدميها اتخاذ القرارات المناسبة حول مستقبل الشركة وعلاقتهم بها وكذلك كل المستويات.[1]

هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات وتسجيلها لتظهر في النهاية على شكل مجوعة من القوائم، وهذه الأخيرة ليست هدفا في حدها ذاتها وانما وسيلة للحصول على معلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على النتائج عمليات المؤسسة وتقييم مركزها المالي.[2]

انها وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من ان القوائم المالية قد تحتوي على المعلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، الا ان النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية الأصول، الخصوم، الإيرادات والمصروفات...الخ.[3]

---

[1] فوزي الحاج أحمد، وآخرون، **المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال التجارة، المجلد 06، العدد 01 ،2021، ص44.

[2] قسوم حنان، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص42.

[3] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002، ص 38.

وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المشروع لكل من يهمه امر المشروع سواء كان ذلك في داخل المشروع او خارجه.[1]

من التعريفات السابقة يمكن قول ان القوائم المالية بانها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلق بالمؤسسة وتلخصها في اشكال محددة كالميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول تغيرات رؤوس الأموال او الأموال الخاصة، وجدول التدفقات الخزينة تعتبر القوائم المالية وسيلة رئيسية لإيصال المعلومة المالية الى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند اقفال الحسابات.

ثانيا: خصائص النوعية للقوائم المالية:

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية في الاتي:

القابلية للفهم:

أن إحدى خصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشرة من قبل المستخدمين. ولهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية. ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية ان كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.

الملائمة:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار. وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية، وغالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي و الأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي و الأداء المستقبلي و مسائل أخرى تهم المستخدمين مثل أرباح الأسهم و مدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة المنشاة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق.[2]

[1] احمد محمد نور، **مبادى المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 43.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**، الدار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر،2008، ص ص51 -52.

المصداقية:

أي إمكانية الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويمكن الوثوق بالمعلومات إذا توفرت فيها ثلاث خصائص:

صدق التعبير عن النشاط؛

عدم التحيز (الحيادة)؛

قابلية التحقق.[1]

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال إذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب به في الميزانية يعد غير المناسب في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة

قابلية المقارنة:

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشأة المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي. وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشأة المختلفة.

ومن اهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، ويجب ألا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد كما يجب ألا تعيق عملية تقديم المعايير المحاسبة محسنة.[2]

ثالثا: الأهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة ويمكن تلخيصها أهم اهداف القوائم المالية فيما يلي:

الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.

[1] شيخ عبد القادر، واخرون، **أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 08، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص196.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص52- 56.

تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزامها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
تقيم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها.
تهدف القوائم المالية على توفير المعلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: أنواع وفروض القوائم المالية ومستخدميها.

أولا: أنواع القوائم المالية

تتصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجميعها وتوزيعها وتصنيفها واسعة تبعا لخصائصها الاقتصادية، وتعرف هذه التصنيفات الواسعة بالعناصر أو الأنواع القوائم وهي كما الآتي:

قائمة المركز المالي(الميزانية):

تعتبر اهم وثيقة مالية يتم تصنيف فيها حسب المصادر والغاية حيث يفترض تقديم الميزانية حسب دورة الاستغلال بالتمييز بين العناصر الجارية وغير الجارية حيث تعرف الميزانية على أنها "**وثيقة تبين الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ محدد، كما أنها تفرق بين الأصول ة الخصوم ورأسمال الخاص في تاريخ إقفال الحسابات**".[2]

وعرفت كذلك بأنها عبارة عن القائمة أو كشف يتكون من جزئيين رئيسين متساويين في القيمة، تضم في الجزء الأول الأصول (الاستخدامات) وتسمى باسمها والجزء الثاني يضم الخصوم (مصادر التمويل) وتسمى باسمها وهي ملخص مبوب للأرصدة المدينة والدائنة للحسابات الأستاذ الحقيقية، بالإضافة لرصيد صافي الأرباح أوصافي الخسائر.[3]
وتتضمن في أعلاها ثلاث عناصر:
اسم المنشأة؛
اسم القائمة (قائمة المركز المالي)؛
تاريخ إعداد الميزانية.
ومحتوها يتكون على عناصر التالية:

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، دار النشر الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية، مصر، 2008، ص197.
[2] آسيا لعروسي، **تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر دراسة استطلاعية**، أطروحة المقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019، ص85.
[3] معن محمد الحسن حامد العكري، **تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية، المجلة العربية للنشر العلمي Ajsp**، العدد 28، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة المشرق، الخروط، السودان، 2021، ص193.

الأصول:

وتتمثل في مجودات المنشأة وممتلكاتها وهي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبيا وتنقسم إلى ثلاث أنواع:

الأصول غير الملموسة: وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة أو فائدة للمنشأة.

الأصول الثابتة: هي مجموعة الأصول التي تقتنى بغرض المساهمة في العملية الإنتاجية وليس بغرض إعادة بيعها.

الأصول المتداولة/قصيرة الأجل: هي ممتلكات التي يسهل تحويلها إلى نقدية في أي وقت خلال سنة أو التي تقتنى بغرض إعادة بيعها أو استخدامها.

الخصوم:

عبارة عن التزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصول على سلع أو خدمات أو فروض وتنقسم إلى:

الخصوم الثابتة/ طويلة الأجل: هي التزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة.

الخصوم المتداولة/قصيرة الأجل: هي مبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية أو ما على المنشأة من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية.

حقوق الملكية: وهي عبارة عن ما يملكه أصحاب المنشأة من أموال فيها، أو عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه ملاكها و هي تشمل المبلغ الذي استثماره بالإضافة إلى الأرباح التي حققها المشروع.[1]

قائمة الدخل:

هناك عدة المصطلحات بديلة تستخدم للدلالة على قائمة الدخل لعل ابرزها قائمة العمليات أو قائمة الأرباح والخسائر ومع ذلك العنوان الأكثر شيوعا هو قائمة الدخل وهي تستخدم لتقييم وحدة اقتصادية معينة عن طريق مقابلة الإيرادات المكتسبة خلال فترة معينة مع المصروفات التي حدثت للحصول على هذا الإيراد، تكتسب قائمة الدخل أهميتها بسبب أنها توفر المستثمرين و الدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و توقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل .وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم المنشأة.[2]

وتتمثل العناصر الأساسية للقائمة الدخل فما يلي:

الإيرادات: هي تدفقات داخلة أو زيادات أخرى في أصول منشأة معينة أو تسوية لالتزاماته خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.

---

[1] إبراهيم جابر السيد، **المحاسبية الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن ،2014، ص37-39.

[2] أمين السيد أحمد لطفي؛ مرجع سبق ذكره، ص123.

المصروفات: هي تدفقات خارجة أو أي استخدام للأصول أو التحميل بالتزامات خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للوحدة.

المكاسب: هي زيادات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو الاستثمارات الملاك.

الخسائر: هي انخفاضات في حقوق الملكية (صافي الأصول) من صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات على الملاك[1].

قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة التي تقوم بتوفير معلومات عن المعاملات النقدية خلال فترة المالية ومن مصادرها المختلفة والتي تتمثل في العمليات التشغيلية الجارية اهداف قائمة التدفقات النقدية.

وتتمثل قيمة هذه القائمة في انها تساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة واليسر والمرونة المالية وتشير السيولة إلى مدى اقتراب الأصول والتزامات من النقدية. كما أن اليسر يشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند الاستحقاق في حين تشير المرونة المالية إلى قدرة المنشأة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة.[2]

ويتم تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة في القائمة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة المختلفة هي:

الأنشطة التشغيلية: وتتضمن الأثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

الأنشطة الاستثمارية: وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، اقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سوء استثمارات في ديون أو حقوق ملكية.) كذلك اقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها.

الأنشطة التمويلية: وتختص البنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل:

- الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات.
- افتراص الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة.[3]

[1] دونالدو كيسو، جري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة الجزء الأول**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص172.

[2] معن محمد الحسن حامد العركي، مرجع سبق ذكره، ص193.

[3] دونالدو كيسو، جري ويجانت، مرجع سبق ذكره ص172.

قائمة التغيرات في الحقوق الملكية:

تتضمن هذه القائمة تسوية لحقوق الملكية بين نهاية وبداية الفترة، إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من الحقوق الملكية ولا تظهر في القائمة الدخل. وتحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية:

التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها، والتغيرات التي تحصل فيها خلال فترة وأي تفصيلات أخرى عنها.

التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل مكاسب وخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع. ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي الأول من المؤسسة نشر المعلومات تتعلق بالتغيرات في حقوق الملكية في قائمة منفصلة عن القوائم المالية، وعلى خلاف جدول التدفقات الخزينة فإنه لا يوجد معيار محاسبي دولي منفصل يعالج هذه القائمة.

ويحب أن تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية المعلومات التالية:

صافي الربح أو الخسائر عن الفترة.

كل البند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر التي تم إثباتها مباشرة ضمن الحقوق الملكية ووفقا لما تتطلبه معايير أخرى مجموع البنود.

اجمالي البنود الناتجة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية.

كل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.[1]

الإيضاحات المتمة للقوائم المالية:

تحتوي على الملاحظات و الإيضاحات تساعد على تفسير معلومات الموجودة في القوائم المالية و هي من متطلبات المعايير المتبعة على إعداد البيانات المالية، والتي تسمح لمستخدمي البيانات المالية بتوفير الوقت في فهم القوائم المالية ، ومن أهم أهدافها انها مدققة ، وتزود بالمعلومات الإضافية للعناصر معينة مثل: الأصول الثابتة و المخزون و الضرائب و المنفعة و الديون والمبيعات المصدرة.[2]

[1] أمين السيد أحمد لطفي؛ مرجع سبق ذكره، ص125.

[2] فوزي الحاج أحمد، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الشكل رقم (1-1): أنواع القوائم المالية

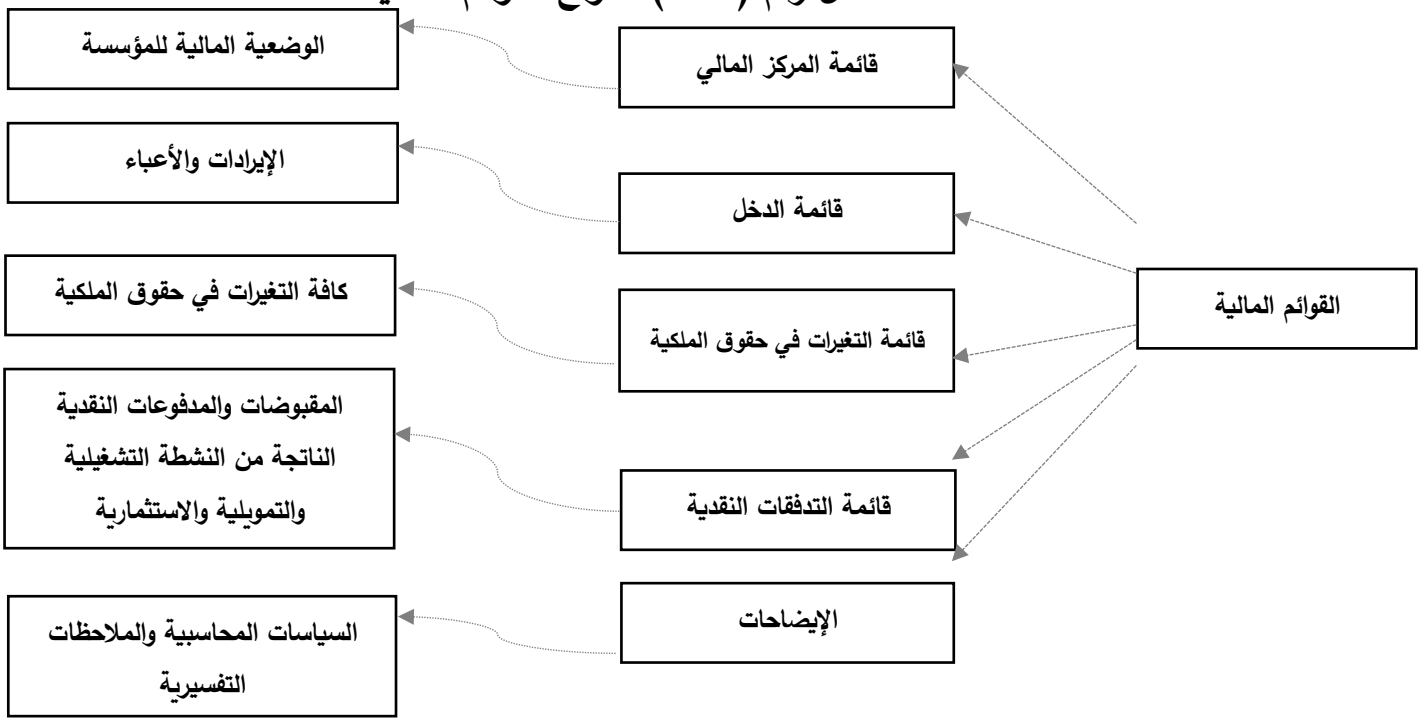

Source: Abbas, Ali Mirza et Magnus, Orrel et Graham, J.Holt :**IFRS (Practical Implementation Guide and Workbook)**,2nd edition, John Wiley and Sons,INC,USA,2008,p :14

ثالثا: أطراف مستخدمي القوائم المالية

تعددت الفئات المستخدمة للقوائم المالية منهم منه له علاقة مباشرة ودائمة بالمؤسسة كالملاك والمسيرين ومنهم من له علاقة غير مباشرة معها كالمقرضين والذين تربطهم علاقة تعامل ظرفية تتحدها المصالح المشتركة. وقد ترتب عن هذا التعدد في الفئات اختلاف طبيعة المعلومات المطلوبة والتي تتوفق إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه أي استخدامات الداخلية والخارجية.

يمكن حصر المستخدمين للقوائم المالية في الفئة التالية:

المستثمرين: إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، فالمستثمرون يهتمون بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن الإبقاء أو بيع استثماراتهم في المؤسسة وبالتالي فهم يركزون على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح ومعدلات النمو ومدى قدرة المؤسسة على الاستمرار والمنافسة في السوق.

الموظفون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم، تعويضاتهم، منافع التقاعد، توفير فرص العمل واستقرار وربحية المؤسسة.

المقرضون: مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

الموردون والدائنون والآخرون: الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد فيما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

العملاء: العملاء المهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها.

الحكومات والمؤسسات العامة: تحتاج الحكومات ووكالاتها المعلومات من أجل تنظيم عملية تخصيص وتوزيع الموارد، تحديد السياسات الضريبة إجراء إحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة.

الجمهور: توفر القوائم المالية للجمهور المعلومات المتعلقة باتجاه تطور ونماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

تجدر الإشارة إلى أنه نظر لتعدد فئات المستخدمة وتنوع أغراضهم وإمكانياتهم فالقوائم المالية يجب أن تعد ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في استخدام وتفسير المعلومات المالية.

المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية:

أولا: مفهوم جودة القوائم المالية:

تعني جودة القوائم في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

وتعرف أيضا بأنها تمثل المدى الأمثل للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.[2]

[1] طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، **مساهمة حكومة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية المالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2020، ص 103.

[2] مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حكومات الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية**، مجلة جامعة الإسكندرية، العدد 2، المجلد 46، مصر، ص30.

من التعريفات السابقة يمكن القول إن الجودة القوائم المالية بأنها يمكن أن تحقق منفعة للمستخدمين من خلال مصداقيتها وخلوها من التحريفات وأنها تعكس حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسبقة.

ثانيا: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية

إن البيانات و المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الناتجة من التحفظ المحاسبي و المعدة و فق معايير الدولية من قبل الإدارة من أجل توفير معلومات تمتاز بالثقة و الشفافية والتي تعتبر الوسيلة هامة لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، كما يؤدي التحفظ المحاسبي إلى قيام المحاسبين بتجنب مخاطر نشر معلومات غير صحيحة ، ويجد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وهو يعتبر من أهم آليات الحكومة حيث يخفض من قدرة من التلاعب في الأرباح أو تضخيمها مما يزيد من قيمة التدفقات النقدية و الوهمية للشركة و فيما يلي سنوضح أهم النقاط التي تبين علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المال.

علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: قد بينت الأدبيات المختصة أن التحفظ المحاسبي يحد من الممارسات الانتهازية للمدراء وخصوصا فما يتعلق بالمركز المالي ونتيجة الأداء مما يسهم

في توفير معلومات المحاسبية ذات جودة المرتفعة على الأقل من وجهة نظر المستثمرين، الأمر الذي نشأنه أن يؤدي إلا زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية[1].

1- أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات: كما يسهم تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في تقليل من مشكلة عدم التماثل المعلومات والتي تحدث غالبا بين إدارة الشركة وبين أطراف المصلحة الأخرين، وذلك من خلال إلزام إدارة تلك الشركات بالإفصاح المبكر وفي الوقت الملائم عن المعلومات وعدم حجبها عن المستخدمين الأمر الذي من شأنه زيادة المستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية[2].

2- أثر التحفظ المحاسبي على مركز المالي والنتيجة: وقد بينت الدراسات السابقة أن الالتزام بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند التقارير المالية قد حصلت على تقرير نظيف من مدقق الحسابات الخارجي حول عدالة القوائم

[1] إيمان محمد سعد الدين، **تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة راس المال وأثرها على القيمة المنشأة**، مجلة المراجعة والمحاسبة AUJAA، جامعة بني سويف، ص321.

[2] أبو الخير المدثر طه، **المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي**، مجلة العلمية للتجارة والتمويل، مجلد02، العدد 01، مصر،2008، ص18.

المالية وصدق تمثيلها للمركز المالي ونتيجة النشاط وهذا يعكس ضمنيا توفر شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المدقق الحسابات[1].

3- أثر التحفظ المحاسبي على الإفصاح على المعلومات في الوقت المناسب: يمكن القول إن التحفظ المحاسبي من الأمور الهامة التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند إعداد التقارير المالية لتجنب التضليل والخدع في إعداد المعلومات المستخدمة لإعداد هذه القوائم، كما أن تطبيق التحفظ المحاسبي من شأنه أن يوفر الموثوقية في القوائم المالية من خلال إفصاح عن المعلومات في موعدها، مما يسهم في زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية[2].

علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح المحاسبية: عرف عدد من المحاسبين جودة الأرباح من منظور التحفظ بمدى التحفظ في الأرباح المعلن عنها في قائمة الدخل للشركة، فالتحفظ المحاسبي يقوم بدور مهم في اختيار وتطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية لما يوفره من موثوقية في القوائم المالية.[3]

ان التزام الشركة بمبدأ التحفظ المحاسبي عند اعداد تقاريرها المالية يحقق العديد من المزايا، فالعديد من الدراسات أظهرت بان الأرباح ذات جودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي لذلك توجهت الدراسات الى الربط بين استخدام التحفظ المحاسبي والحصول على أرباح ذات جودة عالية، فالتحفظ المحاسبي في الإعلان عن الأرباح عبر استخدام السياسات المحاسبية التي من شانها تأجيل الاعتراف بالإيرادات سيمنح الأرباح الاستمرارية في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية عبر الفترة الزمنية القادمة، كما وقد أظهرت دراسة (ball & shivakumar) بان الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تكون متحفظة محاسبيا بينما تنخفض جودة الأرباح عندما يتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإعلان عن الأرباح.[4]

---

[1] حمدان علام، **التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت،2011، ص 429.

[2] نضال عمر زلوم، **نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية لتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 11، العدد 3، جامعة البلقاء التطبيقية كلية الأعمال، قسم المحاسبة الأردن،2015، ص 625-626.

[3] مأمون حمدان، وائل العقلة، **تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 79، دمشق، 2017، ص 99.

[4] رزان شهيد، فاطمة محمد شهيد، مرجع سبق ذكره، ص 138.

علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية: يحسن التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات، اذ ان تبني السياسات المحاسبية المتحفظة قد تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من الموثوقية المعلومات المحاسبية.[1]

كما ان استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة تساعد في اظهار التقارير المالية بدقة وموضوعية اكبر فتتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وبالتالي تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية، لوجود تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية ويعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ عديد من القرارات.[2]

علاقة التحفظ المحاسبي بالقيمة العادلة: تعج قضية المفاضلة بين مبدا التكلفة التاريخية الذي يطبق وفقه التحفظ المحاسبي بشكل واسع وقياس القيمة العادلة من اهم القضايا المثارة في ادبيات الفكر المحاسبي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من مبدا التكلفة التاريخية يعتبر من الاعمدة الرئيسية التي يقوم عليها النموذج المحاسبي الا ان الاعتبارات الخاصة بالملائمة المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من المستثمرين ودائنين وغيرهم قد أدت الى خروج عن هذا المبدأ من مواقف متعددة، وحسب دراسة (حسانين، 2014) ان استخدام مقياس القيمة العادلة يعد من العيوب التي اصابت الثوابت المحاسبية تحت مضلة الحادثة واملاءات السوق بمصالح رغبات أصحاب رؤوس الأموال، وتم ذلك بشكل خاص تحت اسم معايير المحاسبية الدولية، فمعيار القيمة العادلة يحيط به الكثير من المشكلات التي ترتبط بتقدير القيمة العادلة، ومشكلة كفاءة سوق المال، ومشكلة تقدير التدفقات النقدية وتوقيت تحصيلها، بالإضافة مشكلة اختلاف المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج عن التغيرات في القيمة العادلة ومشكلات تلاعب إدارة الشركات في بالقوائم المالية، حيث كان في ظل التحفظ المحاسبي هو المفهوم الأكثر قبولا والاوسع تطبيقا والذي في ظله لا يحتسب او يسجل أي ايراد او مكاسب متوقعة وغير محققة[3].

وأشار كل من (S. Roychowdhury, R la fond, 2008) في دراستهما الى ان تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة واعتبرا ان الانتقال نحو القيمة العادلة لإعداد التقارير المالية بسبب توجه معايير المحاسبة الدولية

[1] الرشيد ممدوح، **تقييم التحفظ المحاسبين منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد 27، العدد 1، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2013، ص 62.

[2] احمد سامح، **التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية**، المجلة العربية الإدارة، المجلد 31، العدد 02، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص 144.

[3] هاني عبد الخليل الحسنين، **دور التحفظ المحاسبي في الحد من الاثار السلبية الازمة المالية العالمية**، مجلة إدارة الاعمال، مصر، العدد 144، جمعية إدارة الاعمال العربية، 2014 ص ص58 –67.

والأمريكية FASB وبعيدا عن التحفظ المحاسبي سيعمل في اغلب الأحيان على تقليل فائدة المعلومات المحاسبية للمستخدمين وعلى راسهم المساهمين.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سوف نتطرق في هذا المبحث على الدراسات التي تتعلق بموضوعنا، وإبراز أهم نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، ونختم هذا المبحث بإبراز القيمة المضافة للدراسة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أهم الدراسات التي سوف نتطرق إليها في موضوعنا هي:

أولا: الدارسات باللغة العربية:

دراسة هدى محمد شرقطلي، أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبة وقيمة الشركة السوقية، أطروحة استكمالا للحصول على درجة الدكتورة، تخصص المحاسبة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن،2015.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل الأرباح المحاسبية، وعلى قيمة الشركة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل الانحدار المشترك لمتغيرات الدراسة، مستخدما دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (31) شركة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في البورصة عمان دراسة لفترة 2006-2013.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة النتائج تمثلت في أن زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي لزيادة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، بالإضافة إلى عدم وجود أثر هام لعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبة أو على القيمة السوقية للشركات الصناعية الأردنية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد ضوابط الرقابية تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل أو أي ممارسات قد تضعف من جودة الأرباح.

دراسة أمينة حفاضة، عباس فرحات، جودة القوائم المالية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد02، المسيلة،2018.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية مساهمة المعايير التقارير المالية الدولية في تحقيق جودة القوائم المالية ومعرفة واقع تطبيق المؤسسات الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية لتقييم مستوى جودها، واعتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي مستخدما دراسة حالة ميدانية للمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة . SCAEK

وقد توصلت هذه الدراسة إلى تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية في إعداد القوائم المالية ينتج عنه المعلومات المحاسبية تتسِّم بالخصائص النوعية وبالتالي الحصول على قوائم مالية ذات جود عالية تحقق الهدف من إعدادها، بالإضافة أن القوائم المالية للمؤسسة ذات جودة المتوسطة، حيث أنها تطبق بعض المعايير التقارير المالية الدولية ولا تطبق البعض الآخر.

دراسة فودة، السيد أحمد محمود، أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم: دراسة اختبارية، الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد20، العدد 04، 2016، مصر.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية وذلك عند تفسير أسعار الأسهم الشركات، ويتم قياس دجة التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Givoly and Hayn, 2000) وكذلك تم قياس الملاءمة القيمية المعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم باستخدام نموذج (Ohlson,1995)، اعتمد الباحث دراسة اختبارية باستخدام عينة مكونة من (91) لشركة تنتمي لقطاعة اقتصادية مختلفة وذلك خلال فترة 2004 حتى عام 2015، وتم اعتماد على منهج التحليلي الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التحفظ المحاسبي والملاءمة والقيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم بالشركة، ولكن في وقت أزمات المالية والسياسية تتحول هذه العلاقة إلى علاقة موجبة ومعنوية بين التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمة الدفترية للسهم دونا عن ربحية السهم عند التفسير أسعار أسهم بالشركات، ليعكس ذلك أهمية تطبيق التحفظ المحاسبي في حدود معقولة في إكساب القيمة الدفترية للسهم.

دراسة جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثرها على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية مجلة البقاء للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، المجلد 17، العدد 02، 2014، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة الى قياس مستوى التحفظ في التقارير الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، استخدمت نموذج (Beaver and Ryan, 2000) ونموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي، طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من (31) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من 2005-2012.

توصلت الدراسة الى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن شركات مساهمة العامة الفلسطينية، وان مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجابيا على القيمة السوقية للسهم واوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور التي تقوم به هيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي والإلزام الشركات بزيادة مستوى التحفظ وضمن مستويات معقولة. وضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بإبداء رأيهم في مدى كفاية مستوى التحفظ داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة.

دراسة كساب، ياسر السيد، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طانطا، كلية التجارة، العدد 02، 2011، مصر.

تناولت هذه الدراسة اهم عوامل التي تأثر على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية حيث تم اختبار أثر حجم الشركة، نسبة المديونية، اليات الحكومة، والمعايير المحاسبية، على حجم التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة السعودية. تم الاعتماد في هذه الدراسة على النموذج الإيجابي في التحليل والشرح وتفسير والتنبؤ بأهم دوافع ومحددات التحفظ المحاسبي ويتم الحصول على بيانات الدراسة من خلال القوائم المالية المنشورة وأسعار الأسهم لمجموعة من الشركات المساهمة في البورصة السعودية، وشركات المصرية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبي فعند زيادة حجم الشركة ينخفض حجم التحفظ المحاسبي والقوائم المالية، ووجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية ونسبة أعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين وحجم التحفظ المحاسبي، وجاءت الدراسة أيضا بان حجم التحفظ المحاسبي في الشركات التي تستخدم معايير محاسبة الوطنية أكبر من حجم التحفظ المحاسبي في الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية.

دراسة إسماعيل قزال، واخرون، قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد 06، العدد 03، 2019، ورقلة (الجزائر).

هدفت هذه الدراسة الى بيان مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي (سياسة الحيطة والحذر) في شركات المساهمة الجزائرية وهذا بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCFالذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر، وقد استخدم في هذه الدراسة عينة مكونة من 47 شركة مساهمة للفترة 2015/2011 وتم استخدام ثلاثة نماذج (Jain and Rezaee, 2004) ومقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية، ونموذج المستحقات غير التشغيلية (Givoly and Hyan, 2000) ونموذج الاستحقاق غير المتماثل الى التدفق النقدي (Ball and Shivakumar, 2006).

وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود مستويات مرتفع في ممارسة التحفظ المحاسبي بنوعيه التحفظ المشروط والغير مشروط في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المدروسة، إضافة الى ان قطع المحروقات سجل على مستوى لممارسة التحفظ المحاسبي بمقابل اقل ممارسة لقطاع الخدمات.

دراسة محمود عرفات احمد فياض، قياس التحفظ في السياسات المحاسبية وأثره على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة،2012، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثره على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بوصة عمان لفترة ما بين 2009/2006. من اجل تحقيق هذه الدراسة 54 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان وقد بلغت عينة الدراسة 211 مشاهدة ما بين 2009/2006. وتم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية كمقياس لتحفظ المحاسبي، في حين تم استخدام نموذج جونز المعدل كمقياس للإدارة الأرباح.

توصلت الدراسة إلى ان هناك مستوى جيد من التحفظ في السياسات المحاسبية المتبع في الشركات الصناعية الأردنية. كما توصلت نتائج تحليل الإحصائي بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح. بالإضافة إلى ان هناك علاقة عكسية بين كل من حجم الشركة الربحية والإدارة الأرباح. بناء على هذه نتائج أوصت الدراسة بضرورة زيادة الرقابة على الشركات الصناعية لتقليل فرص المدراء من تعظيم ارباحهم عن طريق استغلال السياسات المحاسبية المتحفظة.

ثانيا: دراسات باللغة الأجنبية:

John Donovan, Richard Frankel, Xiumin Martin, Accounting Conservatism and Creditor Recovery Rate, Olin Business School, Washington University in St. Louis, 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى الدراسة العلاقات بين التحفظ المحاسبي ومعدلات استرداد الدائنين الشركات المتعثرة وتقوم هذه الدراسة أيضا بالاختبار الارتباط بين التحفظ المحاسبي وطول فترة حل المحنة.
وتوصلت هذه الدراسة ان الشركات التي تمارس تحفظ المحاسبي أكثر تحفظا لسداد الدين ولديهم معدلات استرداد أعلى بكثير ونسبة إفلاسهم أقل من الشركات أخرى ولها احتمالية أعلى بكثير من الخروج من الإفلاس إذا حدث. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يحافظ على قيمة الدائن المتخلف عن السداد.

D r Hanan AL-awawdeh, Dr Sa'ad al-sakimi the effect of accounting conservation and its impacts on the fair value corporation, awpirical study on Jordanian public Joint-stock, Industrial companies.

تهدف هذه الدراسة بشكل عام الى معرفة أثر التحفظ المحاسبي على القيم العادلة للشركات الصناعية الأردنية وتأثير متغيرات الرقابة الأخرى على القيم العادلة للشركات الصناعية الأردنية.

توصلت هذه الدراسة الى وجود اختلاف في مدى ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل الشركات الصناعية الأردنية وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بشكل عام فالتحفظ المحاسبي المنخفض يلعب دورا هاما في زيادة القيم العادلة للشركات الصناعية الأردنية والتي تأكد العلاقة السلبية بين مفهوم التحفظ المحاسبي والقيم العادلة وتوصلت أيضا الى وجود تنوع واضح في حجم الشركات الصناعية الأردنية، على نقيض من نسبة الديون في الشركات، فضلا عن اختلاف الكبير في ربحية ونسبة الأرباح الموزعة، فحجم أصول الشركة وربحيتها يعد من اهم العوامل التي لها تأثير إيجابي على القيم العادلة للشركات حيث تؤثر الديون بشكل سلبي على القيمة العادلة، في حين ان نسبة الأصول الثابتة لم يكن لها تأثير على القيم العادلة.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

جدول رقم (1-2): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة هدى محمد شرقطلي	تناولت هذه الدراسة التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي وجودة الأرباح وكذلك اعتمدت الدراسات السابقة والدراسة محل البحث على استبيان.	هدفت هذه الدراسة لاختبار تأثير التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات والتفاعل فيما بيتها على جودة الأرباح، أما الدراسة محل البحث تبين او إبراز علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم مالية ودوره في تعزيز القوائم المالية
دراسة أمينة حفاضة	تناولت هذه دراسة جودة القوائم المالية وكذلك اعتمدت الدراسات السابقة واستخدمت منهج وصفي.	هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني المعايير التقارير الدولية أي دراسة حالة، اما الدراسة محل البحث على تعزيز القوائم المالية ودور التحفظ المحاسبي في تعزيزها واعتمدنا على دراسة استقصائية. كما اختلفت هذه الدراسة انها اعتمدت منهج استنباطي بالإضافة إلى وصفي.
فودة، السيد أحمد محمود	تناولت هذه الدراسة علاقة التحفظ المحاسبي بالقيمة المعلومات المحاسبية، وكذلك اعتمدت على الدراسات السابقة والدراسة محل البحث استبيان واستخدمت منهج وصفي	هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف علاقة التحفظ المحاسبي بالملائمة المعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم، اما الدراسة محل البحث على علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية في ظل علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية
دراسة جميل حسن النجار	تناولت هذه الدراسة التحفظ المحاسبي ومستوى التحفظ في القوائم المالية.	هدفت هذه الدراسة قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، اما الدراسة محل البحث على علاقة تحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. اختلفت هذه الدراسة انها اعتمدت على دراسة تطبيقية على شركات المساهمة
دراسة كساب، ياسر السيد	تناولت هذه الدراسة التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي ومقايس التحفظ المحاسبي.	هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي، اما الدراسة محل البحث التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية.

		واختلفت هذه الدراسة انها اعتمدت على دراسة ميدانية على الشركات.
دراسة إسماعيل قزال واخرون	تناولت هذه الدراسة التحفظ المحاسبي واعتمدت على الدراسات السابقة والدراسة محل البحث استبيان.	هدفت هذه الدراسة بيان ممارسات التحفظ المحاسبي، اما الدراسة محل البحث الى مفاهيم التحفظ المحاسبي.
دراسة محمود عرفات احمد فياض	تناولت هذه الدراسة التحفظ المحاسبي واعتمدت على الدراسات السابقة والدراسة محل البحث استبيان.	هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وفحص أثر التحفظ في السياسات المحاسبية، اما الدراسة محل البحث إلى تعريف مقياس التحفظ المحاسبي ودور التحفظ المحاسبي
John Donovan Richard Frankel	تناولت هذه الدراسة التحفظ المحاسبي واعتمدت على الدراسات السابقة والدراسة محل البحث استبيان.	هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقات التحفظ المحاسبي وكيفية تأثيره على الشركات و تبين علاقة التحفظ المحاسبي بي سداد الدين ،أما الدراسة محل تبين العلاقة بين التحفظ المحاسبي و القوائم المالية .
D r Hanan AL-awawdeh, Dr Sa'ad al-sakimi	تناولت هذه الدراسة اثر التحفظ المحاسبي على القيم العادلة للشركة واعتمدت على الدراسة محل البحث الاستبيان.	هدفت هذه الدراسة على بيان العلاقة السلبية بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة. اما الدراسة محل تبين العلاقة بين التحفظ المحاسبي و القيمة العادلة.

مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة

تناولت هذه الدراسة بعض الجوانب التي تناولتها العديد من الدراسات السابقة، حيث ان معظم الدراسات تناولت موضوع التحفظ المحاسبي مع ربطتها بمتغيرات أخرى، إضافة إلى ما سبق فإن هذه الدراسة تتميز بأنها تناولت دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم من خلال إجراء دراسة استقصائية على عينة من الأساتذة والخبراء المحاسبين في مجال المحاسبة والتدقيق.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يتمثل في الدرجة العالية من التحقق المطلوب للاعتراف بالأخبار الجيدة، مقارنة بالدرجة المنخفضة من التحقق اللازمة للاعتراف بالأخبار السيئة، ومفهوم القوائم المالية التي تعد من الوسائل الأساسية للاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، وإن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الناتجة من التحفظ المحاسبي والمعدة وفق معايير الدولية من أجل توفير معلومات تمتاز بالثقة والشفافية كما يساهم تحفظ التحفظ المحاسبي في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، كما استعرضنا علاقة التحفظ المحاسبي بأهم التغيرات التي تساهم في جودة القوائم المالية واتضح ان هناك علاقة قوية بين التحفظ المحاسبي و كل من (الإفصاح عن الشفافية في المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح، جودة المعلومات المحاسبية) وهي المتغيرات لها تأثير قوي على جودة القوائم المالية، كما تطرقنا الى علاقة التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة، كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل الى مقارنة الدراسات السابقة بالدراسات الحالية والتي بينا من خلالها اختلاف وتشابه ما يلي:

اختلاف طبيعة وخصائص مجتمع الدراسة في الجزائر عن الدراسات العربية والأجنبية الأخرى.

تشابه أدوات الدراسة حيث استخدمنا برنامج SPSS على غرار الدراسات العربية والأجنبية.

الفصل الثاني: دراسة استقصائية لعلاقة التحفظ المحاسبي بالجودة في القوائم المالية

تمهيد:

يعد التحفظ المحاسبي من الإجراءات التي اتخذت لضمان جودة القوائم المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع المؤسسة الفعلي فهناك علاقة تربط بينهما، ويكمن جوهر الشفافية في التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية لأنه يثير جدلا حول جودة المعلومات المفصح عنها

في القوائم المالية من قبل الشركات.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة، أردنا اسقاط الجانب النظري على عينة من المجتمع وعددها، أساتذة المختصين ومحافظي الحسابات والمحاسبين وأعضاء مجلس الإدارة وهذا لتقتضي وجهات نظرهم حول تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية .

ولتحقيق ما يهدف اليه هذا الفصل فقد تم تقسيمه الى:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.

المبحث الثاني: أداة الدراسة.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تناول من خلال هذا المبحث وصف للطريقة والإجراءات المنهجية المتبعة في الجانب التطبيقي من الدراسة بغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، وتتمثل أولى الخطوات في تبيان نموذج من الدراسة ومتغيراتها. الخطوة الثانية تتمثل في وصف مجتمع الدراسة وكيفية تحديد العينة المستهدفة، فضلا عن توضيح للأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المتحصل عليها.

المطلب الأول: نموذج الدراسة ومتغيراتها

من الطبيعي قبل البحث عن كيفية تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تحديد متغيرات الدراسة بشكل واضح، وهذا من إعداد نموذج الدراسة بدقة بشكل يسمح بالوصول إلى أفضل النتائج الممكنة.

المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في التحفظ المحاسبي وهو ما تتضمنه العبارات الواردة في المحور الأول من الاستبيان (ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه) بحيث يبحث هذا المحور على دور التحفظ المحاسبي وطبيعة استخدامه ودوافع وراء لجوء إلى استخدام التحفظ المحاسبي.

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في تعزيز جودة القوائم المالية والتي يتضمنه المحور الثاني من الاستبيان وبحيث حولنا في هذا المحور بالحصول على إجابات تبين دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

من الأمور المهمة التي يستوجب على أي باحث مراعاتها لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة هو حسن اختياره لمجتمع وعينة الدراسة، وهو ما سنحاول ابرازه من خلال هذا المطلب.

أولا: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة كل المفردات التي تكون محل الدراسة بغض النظر هل سيتم الاعتماد على عينة الدراسة او المجتمع ككل، حيث يعرف بانه: "مجموع الوحدات الإحصائية المراد دراستها ومعرفة خصائصها بشكل دقيق، حيث يمكن تمييزها عن غيرها من الوحدات التي تكون مجتمع آخر، بعبارة أخرى هو مجموع الوحدات الإحصائية المشتركة في الصفة الأساسية التي تهم الباحث في دراسته والذي يختلف باختلاف المشكلة او الظاهرة محل الدراسة، وعليه فان مجتمع الدراسة يضم فئات وفق ما يلي :

- **الفئة الأولى:** تندرج تحت غطاء الفئة الأكاديميين من الأساتذة الجامعيين من ذوي الاختصاص في المحاسبة والتدقيق ممن يملكون المعرفة الكافية بموضوع الدراسة.

- **الفئة الثانية:** تضم هذه الفئة المهنيين من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين القائمين بأعمال المراجعة الخارجية لامتلاكهم خبرة كبيرة في ميدان المحاسبة والمراجعة وعلى احتكاك دائم بالشركات الاقتصادية.

- **الفئة الثالثة:** تندرج هذه الفئة من المحاسبيين والمدققين العاملين على مستوى الشركات الاقتصادية العمومية وخاصة باعتبارهم حلقة مهمة.

ثانيا: عينة الدراسة

العينة هي مجموعة دراسة جزئية من المجتمع البحث وممثلة لعناصر المجتمع افضل، بحيث يمكن تعميم نتائج تلك العينة على المجتمع بأكمله وعمل استدلالات حول المعالم المجتمع[1]، ونظرا لاعتبارات تتعلق بكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة حصره وتقدير حجم مفرداتها ارتأينا الى العمل بأسلوب العينة مع الحرص على ان تتمتع العينة المختارة بنفس خصائص المجتمع الذي تمثله من اكاديميين ومهنيين.

وبغية اختيار العينة الممثلة لكل فئة من المجتمع فقد تم الاعتماد على طريقتين في اختيار العينة على اعتبار ان مجتمع الدراسة مقسم الى فئات تختلف فيما بينها من حيث الخصائص الديموغرافية، وعليه تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة بالنسبة للأكاديميين (الفئة الأولى) وأسلوب العينة العشوائية الطبقية بالنسبة للمهنيين (فئة محافظي الحسابات وخبراء المحاسبين ومدققين الداخليين.)

فيما يخص فئة الأكاديميين الممثلة بالأساتذة الجامعيين المختصين في المحاسبة والتدقيق فقد تم الاعتماد على أسلوب العينية العشوائية البسيطة لتحديد حجم العينة، حيث يمتاز هذا الأسلوب من العينات بانه يعطي كل مفردة من مفردات المجتمع فرص متساوية للاختيار او الظهور بالعينة.

اما بالنسبة لفئة المهنيين والتي تضم كل من محافظي الحسابات، المحاسبين والمراجعين الداخليين فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية التي تقوم على تقسيم الفئة الى وحدات تمثل كل وحدة او نوع مهنة معينة، ويتم اختيار العينة العشوائية الطبقية الممثلة لفئة المهنيين كما يلي:

[1] عباس محمد وآخرون، **مدخل الى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 217.

المرحلة الأولى: تحديد خصائص مجتمع المهنيين ومن ثم تقسيمه الى طبقات تمثل مختلف المزاولين لمهنة المحاسبة والتدقيق.

المرحلة الثانية: اختيار مفردات كل فئة من الفئات مجتمع المهنيين بشكل عشوائي ومن ثم القيام بجمع المفردات لتمثل المجتمع الذي تنتمي اليه.

واعتمادا على ما سبق، تم توزيع 79استمارة على فئة المهنيين وأساتذة الجامعيين.

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل

عد تحديد عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل شرعنا في دراسة وتحليل الإجابات المتحصل عليها بغية الحصول على إجابة للتساؤلات والفرضيات الموضوعة، حيث تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V22) كأداة رئيسية لمعالجة البيانات المتحصل عليها وتفسير النتائج الإحصائية المتحصل عليها باستخدام المنهج التحليلي، ومن بين الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات المتحصل عليها ما يلي:

- ✓ التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة مع تمثيلها بيانيا.
- ✓ مقياس النزعة المركزية المتمثل في الوسط الحسابي كمؤشر لترتيب عبارات الاستبيان وتحديد اتجاهها.
- ✓ مقياس التشتت المتمثل في الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت استجابات أفراد عينة الدراسة وتباعدها عن وسطها الحسابي.
- ✓ معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لاختبار ثبات محاول الاستبيان وقدرة العبارات الواردة بها على تقديم إجابات متوافقة.
- ✓ استعمال اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T – Test) لاختبار صحة فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة $0,05 \geq$ (∞) Sig.
- ✓ اختبار تحليل التباين (One Way Anova) لدراسة إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لتغير البيانات الشخصية والوظيفية التي لها أكثر من مستويين عند مستوى دلالة $0,05 \geq$ (∞) Sig.
- ✓ اختبار (POST HOC) لتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لصالح أي فئة من فئات المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة في إجاباتهم على محاور أداة الدراسة، وذلك إذا تبين من اختبار تحليل التباين أن هناك فروقات معنوية، أما إذا لم يتبين من اختبار تحليل التباين وجود فروقات معنوية فإنه لا داعي للقيام بهذا الاختبار.

المبحث الثاني: اداة الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح لكيفية إعداد قائمة الاستبيان بداية بعملية الصياغة العبارات وضبطها مرورا بمرحلة توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة إلى غاية استلام الاستمارات وتحديد الاستمارات الصالحة للتحليل ومن ثم اختيار صدق وثبات الاستبيان بغية الحصول على نتائج تخدم الدراسة.

المطلب الأول: إعداد قائمة الاستبيان

تتمثل الأداة الدراسة المعتمدة في هذه الدراسة في الاستبيان، وهو عبارة عن أداة من أدوات جمع المعلومات والبيانات، ويتكون من الأسئلة موجهة للمبحوثين يطلب منهم الإجابة عليها من طرف عليها عن طريق ملأ الاستمارة[1]، وتم صياغة الاستبيان بالاستناد إلى المعلومات الواردة في الجانب النظري والدراسات السابقة التي تندرج ضمن موضوع الدراسة مع التقيد بالتوجيهات المقدمة من قبل المشرف والمحكمين.

أولا: وصف محتوى الاستبيان

تم تقديم الاستبيان في صورته النهائية بناء على اقتراحات وتوصيات المحكمين من ذوي الخبرة مع الحرص على تقديمه بصورة تتلاءم مع الإشكالية الدراسة والفرضيات الموضوعة حيث تضمن الاستبيان إلى جانب الدراسة والغرض منها على قسمين رئيسين هما كالتالي:

الجزء الأول:

تضمن هذا الجزء البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة فيما يلي: السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، التخصص والخبرة المهنية لأفراد العينة.

الجزء الثاني:

ويضمن هذا الجزء محاور الاستبيان والتي تتكون من محاورين وهي كالتالي:

المحور الأول:

يضم هذا المحور على عبارات لوصف ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه داخل الشركة.

[1] مهدي زويلف، تحسين الطراونة، **منهجية البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن،1998، ص78.

المحور الثاني:

ويضم هذا المحور مجموعة من العبارات التي تتعلق بدور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية.

وبغرض تحليل الإجابات المتحصل عليها من خلال أداة الاستبيان، تم الاستعانة بمقياس ليكارت (Likert Scale) الخماسي لتحويل الإجابات الوصفية إلى صيغة الكمية حتى يتسنى لنا معالجتها إحصائيا، إذا قمنا بإعطاء أوزان تتراوح من 01 إلى 05 لدرجات استجابة أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبيان.

هذا يوضحه الجدول الموالي عرضه لمقياس ليكارت الخماسي والأوزان الترتيبية الخاصة بكل فقرة:

الجدول رقم (2-1): مقياس ليكارت الخماسي

الدرجات الأسئلة / الفقرة	1	2	3	4	5
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: محمد قاسم المقابلة، **الإدارة المعلوماتية**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2013، ص113.

اعتمادا على معطيات الجدول السابق، ولتسهيل تفسير مدلول إجابات افراد عينة الدراسة اتجاه عبارات الاستبيان تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي ومقارنتها مع المتوسطات الحسابية الفعلية المستخرجة من برنامج SPSS، بغية تحديد وتحليل الاتجاه العام لاستجابات افراد العينة اتجاه العبارات الواردة بالاستبيان.

الجدول رقم (2-2): المتوسطات الحسابية المرجحة والاتجاهات الموافقة لها

المتوسط المرجح بالأوزان	الاتجاه العام
1.79-1.00	غير موافق بشدة
2.59-1.80	غير موافق
3.39-2.60	محايد
4.19-3.40	موافق
5.00-4.20	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالبتين

اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه، يتم ترتيب عبارات الاستبيان تصاعديا حسب درجة الأهمية للعبارة التي تملك أعلى وسيط حسابي، وفي حالة تساوي المتوسطات الحسابية يتم ترتيبها بالاستناد إلى الانحرافات المعيارية، حيث تعطى الرتبة الأفضل للعبارة التي تحوز على أقل انحراف المعياري.

ثانيا: إجراءات توزيع الاستبيان

بالرغم من أن حجم مجتمع الدراسة غير محدد بدقة لكننا حاولنا من خلال هذه الدراسة بقدر المستطاع الحصول على أكبر عينة ممكنة لتشمل مختلف الأطراف ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

تمت عملية توزيع الاستبيان بشكل عشوائي على مجتمع الدراسة مع الحرص على أن تشمل العينة مختلف ربوع الوطن لعدم إمكانية تغطية كل الولايات، ولهدا تم توزيع عدد من الاستمارات وبشكل مباشر على عدد من الأكاديميين والمهنين، وبالنسبة لأفراد مجتمع الدراسة الذين لم نتمكن من التواصل معهم بشكل مباشر، فقد تم الاستعانة بخاصية الاستبيان الالكتروني وفق نموذج (Google Drive).

المطلب الثاني: صدق لظاهري الأداة الدراسة

تشكل خاصية الصدق أحد العناصر المهمة لقياس كفاءة أداة الاستبيان والتي تعني حسن قياس عبارات الاستبيان لما وضعت لقياسه فعلا، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان.

بعد مرحلة إعداد قائمة الاستبيان، قمنا بالتحقق من صدق أداة الدراسة لتوفير تأكيد معقول على ملاءمة العبارات لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال عرض الاستبيان على المشرف كمرحلة أولى لتقديم ملاحظاته حول محتوى الاستبيان ومدى تغطيته للفروض التي وضع من أجلها.

سمح لنا المشرف في إعادة صياغة الاستبيان بشكل جزئي، من خلال تعديل بعض الأخطاء اللغوية وطريقة عرض الاستبيان، كما سمحت العملية وبناءا على مقترح المشرف من حذف بعض العبارات المتشابهة وغير المقيدة والتي لا تخدم موضوع الدراسة، اعادة صياغة بعض العبارات، وإن حذفها سيسمح بتقليص حجم الاستبيان لمستوى معقول لتفادي طول عدد العبارات بما قد لا يشجع المجيب على ملئه

المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات استقرار أداة الاستبيان وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن الأداة تعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة معامل الثبات إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وهذا وتعتبر قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباج) التي تساوي 60%

مقبولة للحكم على ثبات الاستبيان وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على تمتع عبارات الاستبيان بثبات وصدق عالي.

للحكم على ثبات أداة الاستبيان يمكن استخدام معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل ألفا كرونباخ والذي يعرف أيضا بصدق المحك، وكانت نتائج معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): اختبار ألفا (&) كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

الترتيب	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور 01	ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه	10	,790
المحور 02	دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية	10	,913
الاستبيان ككل		20	,909

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v 22)

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها باستخدام أداة الدراسة (الاستبيان) بالإضافة إلى تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة متكونة من أكاديميين ومهنيين باستخدام الأساليب الإحصائية مشار إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، كما يتضمن هذا المبحث أيضا عرض ومناقشة لإجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه عبارات الاستبيان الموضوعية ودراسة للعلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة واختبارا لصحة الفرضيات الموضوعة باستخدام الأدوات الإحصائية المشار إليها سابقا.

المطلب الأول: عرض ومناقشة النتائج الخاصة بعينة الدراسة

سنعمل من خلال هذا المطلب وبالاستعانة بالإحصاء الوصفي من تكرارات ونسب مئوية على عرض وتحليل للبيانات الشخصية والوظيفة لأفراد عينة الدراسة والتي تضمنت أربعة تقسيمات أساسية من حيث السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، وأخيرا الخبرة المهنية المكتسبة في الوظيفة.

يعرض الجدول الموالي حصيلة البيانات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة وذلك على نحو التالي:

الجدول رقم (2-4): وصف خصائص عينة الدراسة

البيانات الشخصية	التفصيل	التكرار	النسبة%
السن	أقل من 30 سنة	9	11.4
	بين 30 و40 سنة	38	48.1
	بين 41 و50 سنة	27	34.2
	أكبر من 50 سنة	5	6.3
المجموع		79	100
المؤهل العلمي	ليسانس	7	8.9
	ماستر	10	12.7
	ماجستير أو ما يعادله	9	11.4
	دكتوراه	53	67.1
المجموع		79	100
الوظيفة	أستاذ جامعي	51	64.6
	خبير/محافظ حسابات	6	7.6
	محاسب	18	22.8

	مراجع داخلي	4	5.1
المجموع		79	100
الخبرة المهينة	أقل من 5 سنوات	19	24.1
	من 5 إلى15سنة	38	48.1
	من16إلى 25 سنة	16	20.3
	أكثر من 25 سنة	6	7.6
المجموع		79	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v 22)

استناد لمعطيات الجدول (2-4) نجد أن فئة العمرية بين 30 و40 سنة جاءت في صدارة الترتيب ب 38 فرد أي ما نسبته 48.1% من مجموع 79 فرد التي تمثل عينة الدراسة وجاءت الفئة بين 41 و50 سنة في المرتبة الثانية بنسبة 34.2 أي ما يعادل 27 فرد من المجموع الكلي، بعدها وفي المترتبة الثالثة جاءت الفئة أقل من 30 سنة بنسبة بلغت 11.4% وأخير جاءت الفئة التي يفوق سنها 50 سنة في المتربية الأخير بنسبة 6.3%، وهذا يدل على تنوع في متوسط أعمار مفردات عينة الدراسة مع ارتفاع متوسط الأعمار نسبيا.

الشكل رقم (2-1): تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير السن

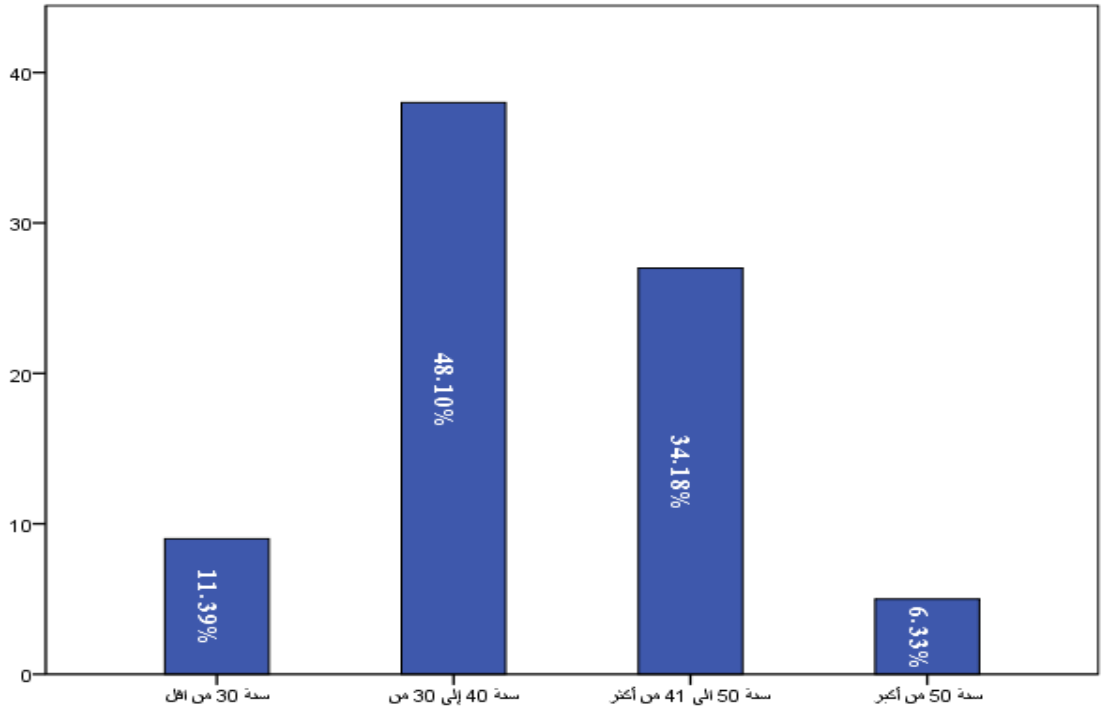

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v22)

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

استنادا لمعطيات الجدول () نجد أكثر من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة 67.9% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الدكتوراه، تليها في المترتبة الثانية حاملي شهادة ماستر بالنسبة 12.7% اما الفئة الحاملة لشهادة ماجستير جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 11.4 أما فئة شهادة لليسانس جاءت في مرتبة رابعة بنسبة 8.9% وهي فئة العاملين المهنين على مستوى مكاتب والشركات ذات طابع العمومي وخاص

الشكل الرقم (2-2): تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

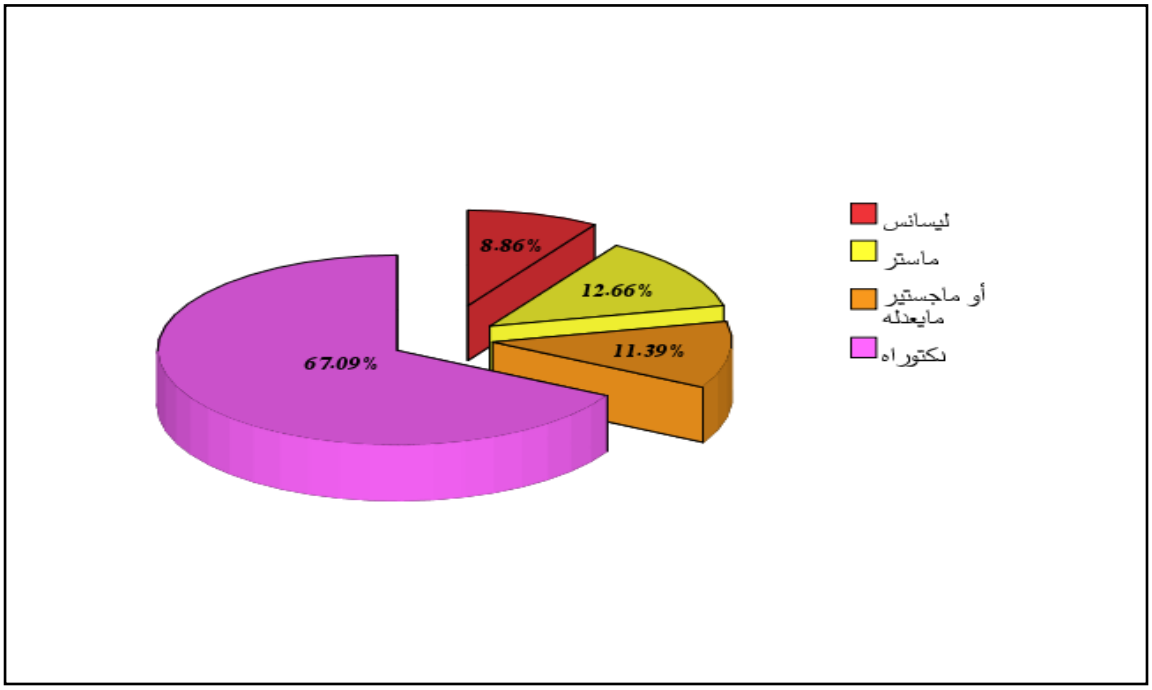

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v22)

ثالثا: توزيع افراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

تشير نتائج الجدول () ان الأغلبية من افراد العينة يعملون أساتذة جامعيين بنسبة 64.6 تليها نسبة 22.8 بالمئة من المحاسبيين، ومن جهة أخرى بلغت نسبة كل من الخبير ومراجع بـ 7.6 و5.1 بالمئة على التوالي.

الشكل رقم (2-3): تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة الحالية

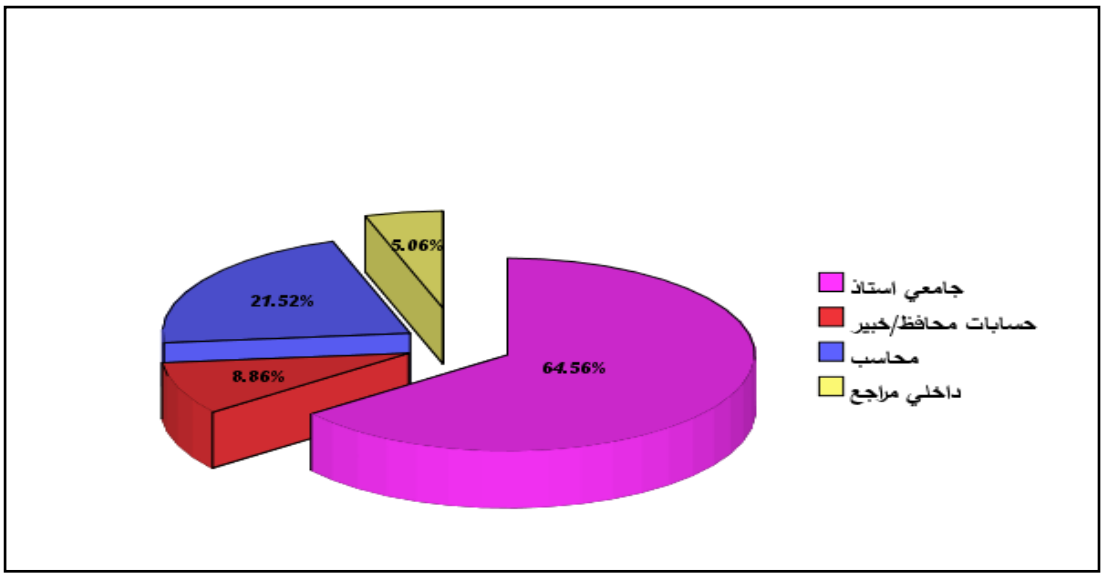

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v22)

رابعا: توزيع افراد العينة حسب الخبرة

استنادا لمعطيات الجدول () يتضح ان الفئة التي تمتلك الخبرة من 5 الى 15 سنة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 48.1% (38 فرد) وهي نسبة مقبولة، وفي المرتبة الثانية جاءت الفئة الأقل من 05 سنوات بنسبة 24.1% أي (19 فرد)، وبعدها الفئة التي تمتلك خبرة 16 الى 25 سنة في المرتبة الثالثة وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفئة التي تمتلك الخبرة أكثر من 25 سنة بنسبة 7.6% بنسبة 20.3% ما يعادل (16 فرد).

الشكل رقم (2-4): تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية

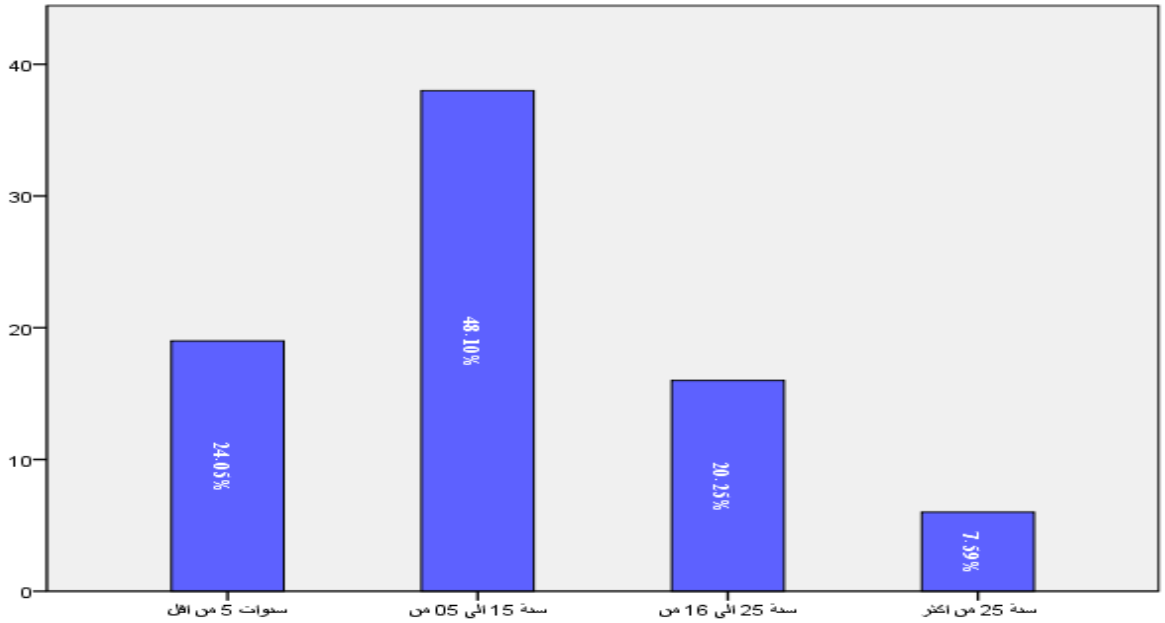

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v22)

المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الإجابات على عبارات الاستبيان

نستعرض من خلال هذا المطلب حصيلة إجابات افراد عين الدراسة تجاه عبارات الاستبيان مع تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على الأدوات الإحصائية الممكنة

أولا: عرض ومناقشة نتائج المحور الأول

الجدول رقم (2-5): إجابات عينة الدراسة حول ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه

رقم	العبارات	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
01	يعد التحفظ المحاسبي مطلبا أساسيا ينبغي الاستعانة به عند القيام بعملية القياس المحاسبي.	ت	3	7	7	50	12	3.7722	0.94665	موافق	8
		%	3.8	8.9	8.9	63.3	15.2				
02		ت	1	1	7	45	25	4.1646	0.74128	موافق	2

	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تعترض معدي القوائم المالية.	%	1.3	1.3	8.9	57.0	31.6				
03	يساهم التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين والتي تخص المعلومات المستقبلية	ت	1	1	5	44	28	4.2278	0.73291	موافق	1
		%	1.3	1.3	6.3	55.7	35.4				
04	يؤدي استخدام مبدا التحفظ المحاسبي في ظل حالات عدم التأكد التي تعترض معدي القوائم المالية الى مخرجات محاسبية أكثر ملاءمة.	ت	2	8	9	40	20	3.8608	0.99659	موافق	5
		%	2.5	10.1	11.4	50.6	25.3				
05	يمكن التحفظ المحاسبي الشركة من توقع أسوء السيناريوهات التي يمكن أن تصيبها في المستقبل بما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.	ت	/	7	14	42	16	3.8481	0.84866	موافق	6
		%	/	8.9	17.7	53.2	20.3				
06	يساعد التزام الشركة بسياسات متحفظة عند إعداد القوائم المالية المقرضين على خفض المخاطر التي يتعرضون لها من خلال تجنب افصاح الشركة عن أرباح مغالى فيها.	ت	/	8	14	40	17	3.8354	0.88333	موافق	7
		%	/	10.1	17.7	50.6	21.5				
07	يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي الى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية وعدم التحيز لأهداف الإدارة.	ت	/	7	8	46	18	3.9494	0.83049	موافق	3
		%	/	8.9	10.1	58.2	22.8				
08	يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المسيرين في تقييم أصول الشركة والتزاماتها بغية الحصول على حوافز ادارية.	ت	2	/	15	50	12	3.8861	0.75085	موافق	4
		%	2.5	/	19.0	63.3	15.2				
09	يميل مستخدمو القوائم المالية بشكل كبير إلى الأرقام المتحفظة أكثر منها عن الأرقام المبالغ في تقديرها اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتا سلبية.	ت	3	9	16	46	5	3.5190	0.91792	موافق	10
		%	3.8	11.4	20.3	58.2	6.3				
10	يميل المسيرون وفي ظل حالات عدم التأكد لتبني نظرة أكثر تشاؤمية عند اعداد القوائم المالية وهذا حفاظا على مناصبهم وتجنب رفع الدعاوى القضائية ضدهم.	ت	1	15	20	34	9	3.4430	0.97068	موافق	9
		%	1.3	19.0	25.3	43.0	11.4				
	المحور ككل							3.8506	0.8619	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v22)

تشير نتائج الجدول رقم (2-9) الى وجود اتفاق بين افراد عينة الدراسة حول ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه حيث جاء المتوسط الحسابي للمحول ككل 3.8502 والذي ينتمي الى الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (3.40-4.19)المعبرة على الاتجاه العام للإجابات كانت موافقة حول منظور ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه، كما تشير النتائج المتحصل عليها أيضا الى اتفاق عينة الدراسة حول ممارسات التحفظ المحاسبي، وهو ما يتفق مع ما توصلنا اليه في الجانب النظري، وبانحراف معياري قدره 0.8619 وهي قيمة تعبر على تجانس الإجابات وعدم تشتتها بين اطراف الخيار

تشير نتائج العبارة الأولى في هذا المحور الذي بلغ المتوسط الحسابي 3.7722 والمعبر عن موافقتهم التي بلغت 63.3%، ووفقا لترتيب العبارات على أساس المتوسط الحسابي جاءت هذه العبارة في الترتيب الثامن بين عبارات المحور الأول.

العبارة الثانية: جاءت إجابات عينة الدراسة حول ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه فكان الاتجاه العام لها هو موافق بنسبة % 57.0 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (غير موافق بشدة 1.3% وغير موافق 1.3%)، وكان المتوسط الحسابي بها 4.1646 وبانحراف معياري قدره 0.74128 مما جعلها تحتل المرتبة الثانية من حيث ترتيب المتوسط الحسابي.

العبارة الثالثة: كانت نتائج هذه العبارة بالنسبة للانحراف المعياري لها فبلغ 0.73291 وكان الاتجاه العام لها هو موافق بنسبة 55.7% (غير موافق بشدة 1.3% وغير موافق 1.3%)، بلغ المتوسط الحسابي لها ب 4.2278 مما جعلها تحتل المرتبة الأولى وبانحراف معياري قدره0.73291.

العبارة الرابعة: كانت إجابات عينة الدراسة بالموافقة بنسبة 50.6% (غير موافق بشدة 2.5% وغير وافق 10.1%) احتلت هذ العبارة المرتبة الخامسة من حيث المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.8481 وبانحراف معيار 0.99659.

العبارة الخامسة: كانت وجهة نظر عينة الدراسة في هذه العبارة موافقة بنسبة 53.2% (غير موافق بشدة 0 وغير موافق 8.9%) وقد احتلت المرتبة السادسة من حيث المتوسط الحابي الذي بلغ 3.8481 وانحراف معياري قدره 0.84866.

العبارة السادسة: بلغت مؤشرات هذه العبارة من حيث موافق ب 50.6% (غير موافق بشدة 0 وغير موافق 10.1%، وفسر المتوسط الحسابي لهذه العبارة البالغ 3.8354 واحتلت المرتبة السابعة وبلغ الانحراف المعياري لها 0.8833.

العبارة السابعة: من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وغير موافق على التوالي بنسبة 58.2 % و22.8%، بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.9494 احتلت المرتبة الثالثة وكان الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.83049 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة الثامنة: جاءت إجابات عينة الدراسة حول الموافقة بنسبة 63.3% (الموافقون بشدة 15.2% وغير موافقون بشدة 2.5%) ومتوسط حسابي قدره 3.8861 جعلها تحتل المرتبة الرابعة وانحراف معياري قدره 0.987.

العبارة التاسعة: كانت إجابات عينة الدراسة في هذه العبارة بالموافقة وبلغت 58.2% (غير موافق بشدة 3.8% وغير موافق 11.4%)، وبلغ الانحراف المعياري المرتفع نسبيا والبالغ 0.91792، ومتوسط حسابي قدره 3.5190 مما جعلها تحتل المرتبة الأخيرة في العبارات.

العبارة العاشرة: جاءت إجابات عينة الدراسة عليها بالموافقة بنسبة 43.0% (الموافقون بشدة 9فرد والموافقون 34 فرد)، واحتلت هذه العبارة المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.4430 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت المعتمد وبانحراف معياري بلغ 0.97068.

ثانيا: عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني

جدول رقم (2-6): إجابات عينة الدراسة حول دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية

رقم	العبارات	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
01	تساعد القوائم المالية المعدة وفق سياسة التحفظ المحاسبي متخذي القرار في اتخاذ قرارات رشيدة	ت	1	6	7	48	17	3.9367	0.85247	موافق	2
		%	1.3	7.6	8.9	60.8	21.5				
02	توفر القوائم المالية التي تعد وفق التحفظ المحاسبي معلومات ملائمة وتعكس واقع مالي للمؤسسة	ت	1	7	19	38	15	3.7975	0.85305	موافق	5
		%	1.3	8.9	13.9	60.8	15.2				
03	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفق سياسة التحفظ المحاسبي بعدم التحيز	ت	/	7	19	28	15	3.7722	0.86156	موافق	7
		%	/	8.9	24.1	48.1	19.0				

04	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.	**ت**	1	15	13	39	11	3.5570	0.99675	موافق	10
		%	1.3	19.0	16.5	49.4	13.9				
05	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.	**ت**	1	15	9	38	16	3.6709	1.04662	موافق	9
		%	1.3	19.0	11.4	48.1	20.3				
06	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية.	**ت**	2	7	15	46	9	3.6709	0.88754	موافق	8
		%	2.5	8.9	19.0	58.2	11.4				
07	استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يساهم في تخفيض نسبة التلاعب.	**ت**	1	5	11	48	14	3.8734	0.82224	موافق	3
		%	1.3	6.3	13.9	60.8	17.7				
08	توفر القوائم المالية معدة وفق سياسة التحفظ المحاسبي معلومات ملائمة وذات جودة.	**ت**	1	6	10	51	11	3.8228	0.81271	موافق	4
		%	1.3	7.6	12.7	64.6	13.9				
09	تزايد حالات التلاعب في القوائم المالية من أهم الدوافع التي جعلت مستخدمين أكثر ميلا لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية	**ت**	1	3	9	52	14	3.9494	0.74934	موافق	1
		%	1.3	3.8	11.4	65.8	17.7				
10	توفر سياسة التحفظ المحاسبي القوائم المالية خالية من التحيز وحالات عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية.	**ت**	1	4	14	52	8	3.7848	0.74543	موافق	6
		%	1.3	5.1	17.7	65.8	10.1				
المحور ككل								3.7836	0.86210	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v22)

تشير نتائج الجدول (2-10) السابق الى موافقة عينة الدراسة حول دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية، حيث جاء المتوسط الحسابي للمحور ككل 3.7836 والتي ينتمي الى الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي المعبرة على الاتجاه العام للإجابات كانت موافقة وبانحراف معياري قدره 0.86210 وهي قيمة تعبر عن تجانس الإجابات وعدم تشتتها بين أطراف الخيار، هي نتيجة تتطابق مع ما توصلنا اليه في الجانب النظري من دراستنا حول دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية.

وبالتفصيل النتيجة الرئيسية لهذا المحور، عرفت العبارة الأولى من هذا المحور موافقة أكثر (الموافقون بشدة 60.8% موافقون 21.5%) من عينة الدراسة، وجاء الاتجاه العام بموافق مما جعل هذه العبارة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.9367، وبانحراف معياري البالغ 0.85247 وهي قيمة تعبر على تجانس الإجابات وعدم تشتتها بين أطراف الخيار.

العبارة الثانية: فالموافقة عينة الدراسة في هذه العبارة كانت بنسبة (موافقون 60.8% والموافقون بشدة 15.2%) وهذه المؤشرات تدل على موافقة عينة الدراسة، فقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3.7975 وبانحراف معياري قدره0.85305.

العبارة الثالثة: كانت نتائج عينة الدراسة في هذه العبارة بالموافقة بنسبة 48.1% (غير موافق بشدة 0% غير موافق8.9%) وجاء الاتجاه العام للإجابات الموافق وفي المرتبة سابعة استنادا لمتوسط حسابي البالغ 3.7722 وبانحراف معياري قدره 0.86156.

العبارة الرابعة: عرفت عينة الدراسة عليها بالموافقة بنسبة 49.4% (غير موافق بشدة 1.3% غير موافق 19%)، وجاء الاتجاه العام لهذه العبارة بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.5570 وبانحراف معياري قدره 0.99675 ما يدل على تجانس الإجابات وعدم تشتتها.

العبارة الخامسة: جاءت مؤشرات هذه العبارة بالموافقة من عينة الدراسة بنسبة 48.4% (موافقون 38 موافقون بشدة 16)، وجاء المتوسط الحسابي لإجابات بقيمة 3.6709 المعبرة عن اتجاه موافقة وبانحراف معياري مرتع نسبيا قدره 1.04662 والذي يدل على وجود تشتت في الإجابات وعدم استقرارها في اتجاه واحد.

العبارة السادسة: نلاحظ ان عينة الدراسة كانت موافقة بنسبة 58.2% (غير موافق بشدة 2.5% غير موافق 6.8%)، وكان الانحراف المعياري لهذه العبارة 0.88754، وجاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.6709.

العبارة السابعة: عرفت هذه العبارة الموافقة من عينة الدراسة بنسبة 60.8% (غير موافق بشدة 1.3% غير موافق 6.3%)، وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثالث بمتوسط حسابي قدره 3.8734 وانحراف معياري بلغ 0.82224

العبارة الثامنة: جاءت إجابات عينة الدراسة عليها بالموافقة بنسبة 64.6% (الموافقون بشدة 52فرد والموافقون 14 فرد)، واحتلت هذه العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.8228 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت المعتمد وبانحراف معياري بلغ 0.74934.

العبارة التاسعة: كانت إجابات عينة الدراسة في هذه العبارة بالموافقة وبلغت 65.8% (غير موافق بشدة 1.3% وغير موافق 3.8%)، وبلغ الانحراف المعياري البالغ 0.74934، ومتوسط حسابي قدره 3.9494 مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في العبارات.

العبارة العاشرة: جاءت إجابات عينة الدراسة حول دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية فكان الاتجاه العام لها هو موافق بنسبة % 65.8والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (غير موافق بشدة 1.3% وغير موافق 5.1%)، وكان المتوسط الحسابي بها 3.7848 وبانحراف معياري قدره 0.74543 مما جعلها تحتل المرتبة السادسة من حيث ترتيب المتوسط الحسابي.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد مناقشة نتائج إجابات عينة الدراسة حول محاور الاستبيان في المطلب السابق، سنقوم من خلال هذا المطلب على اختبار صحة فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T – Test وهذا عند مستوى دلالة (5 % ∞) Sig وفق قاعدة القرار التالية:

- ✓ قبول الفرضية العدمية H_0 إذا كانت قيمة 0,05 < (∞) Sig.
- ✓ قبول الفرضية البديلة H_0 إذا كانت قيمة 0,05 > (∞) Sig.

أولا: اختبار الفرضية الأولى

تنص هذه الفرضية ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه، وتكون الإجابة على الفرضية كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية H_0:** ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه لا يجعل منه عملا مقبولا عند اعداد القوائم المالية.
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه يجعل منه عملا مقبولا عند اعداد القوائم المالية.

بعد اختبارنا للفرضية الموضوعة من خلال المحورين تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-7): اختبار T-Test للفرضية الاولى

	Valeur du test = 05					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	l dd	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
المحور_الأول	58,438	78	,000	33,50633	32,3648	34,6478

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v22)

على ضوء نتائج الجدول (2-7) أعلاه يتضح لنا أن 0,05 > (∞) Sig إذ قدرت قيمتها بـ 0,000 (00%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بأن تعدد ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية . كما أن الإجابات المتحصل عليها من خلال المحور الأول توكد صحة الفرضية الموضوعة بوجود دوافع مختلفة لقيام إدارة الشركة بممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه عند اعداد القوائم المالية يجعل منها عملا غير مقبول.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية

تنص هذه الفرضية على دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية وغير كافي بالنسبة لمتخذي القرارات الرشيدة، وتكون الإجابة على الفرضية كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية H_0:** لا دور للتحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية وغير كافي بالنسبة لمتخذي القرارات الرشيدة
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** للتحفظ المحاسبي دور في تعزيز جودة القوائم المالية وغير كافي بالنسبة لمتخذي القرارات الرشيدة.

بعد اختبارنا للفرضية الموضوعة من خلال المحورين تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-8): اختبار T-Test للفرضية الثانية

	Valeur du test = 05					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور_الثاني	44,918	78	,000	32,83544	31,3801	34,2908

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS v22)

على ضوء نتائج الجدول (2-8) أعلاه يتضح لنا أن 0,05 > (∞) Sig إذ قدرت قيمتها ب 0,000 (00 %) وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة لدور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية غير كافي بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ قرارات رشيدة . كما أن الإجابات المتحصل عليها من خلال المحور الثاني تؤكد صحة الفرضية الموضوعة لدور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

لاختبار إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الإجابات عينة الدراسة بتغير خصائصها الديمغرافية، سنقوم باستخدام تحليل التباين One way ANOVAعند مستوى دلالة (∝) Sig 5% لتحديد مصادر التباين الإجابات في حال وجوده ولصالح أي فئة تبعا لتغير خصائصها الديمغرافية (المؤهل العلمي الوظيفة و الخبر المهنية).
الحكم على وجود تباين من عدمه يكون وفق قاعدة القرار التالية:

- ✓ قبول الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة Sig (∝) > 0.05 ؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1) إذا كانت قيمة Sig (∝) < 0.05 ؛

أ. اختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلال المحور الأول

قمنا بتحليل التأبين بين إجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول من الاستبيان والتي خصصت لإبراز طبيعة ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه وفقا لتغير بيانات الشخصية والوظيفية كما يلي:

1. اختبار تباين إجابات المحور الأول وفق المؤهل العلمي

- ✓ الفرضية العدمية (H_0): لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1): توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

بعد قيام بتحليل التباين تحصلنا على نتائج المبنية في جدول الموالي:

الجدول رقم (2-9): اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق المؤهل العلمي

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
Intergroupes	207.903	3	69.301	2.859	.043
Intragroupes	1817.844	75	24.238		
Total	2025.747	78			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

تشير نتائج الجدول (2-9) أعلاه أن قيمة Sig (∝)<05 حيث بلغت قيمته0.43 (43%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة المكون من اربع مؤهلات.

ولمعرفة مصدر هذه فروقات قمنا بإجراءات اختبار POST HOC وكانت النتائج وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-10): اختبار POST HOC لتباين المحور الأول وفق المؤهل العلمي

المؤهل(I)	المؤهل (J)	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification
ليسانس	ماستر	-4,70000	2,42618	,056
	أو ماجستير يعادله ما	-2,77778	2,48106	,266
	دكتوراه	-5,35849*	1,97987	,008
ماستر	ليسانس	4,70000	2,42618	,056
	أو ماجستير يعادله ما	1,92222	2,26206	,398
	دكتوراه	-,65849	1,69738	,699
ماجستير أو ما يعادله	ليسانس	2,77778	2,48106	,266
	ماستر	-1,92222	2,26206	,398
	دكتوراه	-2,58071	1,77494	,150

دكتوراه	ليسانس	5,35849*	1,97987	,008
	ماستر	,65849	1,69738	,699
	أو ماجستير يعادله ما	2,58071	1,77494	,150

فرق المتوسط معنوي عند مستوى دلالة (∝ =0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (2-10) أعلاه أن متوسط الفروق متمركز بين إجابات ليسانس و دكتوراه بمقدار (5,35849) عند مستوى دلالة بلغ 0,008 و هو أقل من مستوى المعنوي (∝ =0,05) و بالتاي توجد فروقات ذات إحصائية بين إجابات الفئتين و لصالح فئة دكتوراه.

2. اختبار تباين إجابات المحور الأول وفق التخصص العلمي

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير التخصص العلمي لأفراد العينة؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1): توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير المؤهل التخصص العلمي لأفراد العينة.

الجدول رقم (2-11): اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق التخصص العلمي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	322,465	3	107,488	4,733	,004
Intra-groupes	1703,282	75	22,710		
Total	2025,747	78			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22)

تشير نتائج الجدول (2-11) أعلاه أن قيمة Sig (∝)<05 حيث بلغت قيمته0.04 (4%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول

بتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، ولمعرفة مصدر هذه الفروقات قمنا باختبار POST HOC وكانت النتائج وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-12): اختبار POST HOC لتباين المحور الأول وفق التخصص العلمي

(I)التخصص	(J)التخصص	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification
محاسبة وتدقيق	محاسبة ومالية	1,31532	1,30202	,316
	محاسبة وجباية	-,97635	1,85812	,601
	اخرى	5,41788*	1,53647	,001
محاسبة ومالية	محاسبة وتدقيق	-1,31532	1,30202	,316
	محاسبة وجباية	-2,29167	1,97996	,251
	اخرى	4,10256*	1,68179	,017
محاسبة وجباية	محاسبة وتدقيق	,97635	1,85812	,601
	محاسبة ومالية	2,29167	1,97996	,251
	اخرى	6,39423*	2,14144	,004
اخرى	محاسبة وتدقيق	-5,41788*	1,53647	,001
	محاسبة ومالية	-4,10256*	1,68179	,017
	محاسبة وجباية	-6,39423*	2,14144	,004

فرق المتوسط معنوي عند مستوى دلالة ($\propto$ =0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (2-12) أعلاه أن متوسط الفروق متمركز بين إجابات تخصص تدقيق و محاسبة و محاسبة و حباية و تخصص أخرى مختلف بمقدار (6,39423) عند مستوى دلالة بلغ 0,004 و هو أقل من مستوى المعنوي ($\propto$ =0,05) و بالتاي توجد فروقات ذات إحصائية بين إجابات الفئتين و لصالح تخصص محاسبة وتدقيق

3. **اختبار تباين إجابات وفق الوظيفة الحالية**

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة؛

- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1): توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير المؤهل الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

الجدول رقم (2-13): اختبار ANOVA لتباين المحور الأول الوظيفة الحالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	73,159	3	24,386	,937	,427
Intra-groupes	1952,588	75	26,035		
Total	2025,747	78			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22)

تشير نتائج الجدول (2-13) أعلاه أن قيمة Sig (∝)<05 حيث بلغت قيمته0,427 (42,7%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

4. **اختبار تباين إجابات وفق الخبرة المهنية**

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير الخبرة المهنية لأفراد العينة؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1): توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير الخبرة المهنية لأفراد العينة.

الجدول رقم (2-14): اختبار ANOVA لتباين المحور الأول الخبرة المهنية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	199,599	3	66,533	2,733	,050
Intra-groupes	1826,148	75	24,349		
Total	2025,747	78			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

تشير نتائج الجدول (2-14) أعلاه أن قيمة Sig (∝)<05 حيث بلغت قيمته0,05 (5%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير الخبرة المهنية لأفراد العينة، ولمعرفة مصدر هذه الفروقات قمنا باختبارPOST HOC وكانت النتائج وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-15): اختبار POST HOC لتباين المحور الأول وفق التخصص العلمي

الخبرة (I)	الخبرة (J)	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification
اقل من 5 سنوات	سنة 15 الى 05 من	-2,05263	1,38646	,143
	سنة 25 الى 16 من	1,97697	1,67431	,241
	سنة 25 من أكثر	-1,71053	2,31076	,461
من 05 الى 15 سنة	سنوات 5 من اقل	2,05263	1,38646	,143
	سنة 25 الى 16 من	4,02961*	1,47056	,008
	سنة 25 من أكثر	,34211	2,16769	,875
من 16 الى 25 سنة	سنوات 5 من اقل	-1,97697	1,67431	,241
	سنة 15 الى 05 من	-4,02961*	1,47056	,008
	سنة 25 من أكثر	-3,68750	2,36218	,123
أكثر من 25 سنة	سنوات 5 من اقل	1,71053	2,31076	,461
	من 05 الى 15 سنة	-,34211	2,16769	,875
	من 16 الى 25 سنة	3,68750	2,36218	,123

فرق المتوسط معنوي عند مستوى دلالة (∝ =0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (2-15) أعلاه أن متوسط الفروق متمركز بين إجابات من 05 الى 15 سنة ومن 16 الى 25 سنة مختلف بمقدار (4,02961) عند مستوى دلالة بلغ 0,008 وهو أقل من مستوى المعنوي (∝ =0,05) و بالتاي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات الفئتين و لصالح من 05 الى 15 سنة.

ب. اختبار الفرضية الفرعية الثانية من خلال المحور الثاني

قمنا بتحليل التباين بين إجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني من الاستبيان والتي خصصت لإبراز تأثير دور التحفظ المحاسبي في تعزيز القوائم المالية وفقا لتغير خصائصها الديمغرافية كما يلي:

1. اختبار تباين إجابات المحور الثاني وفق المؤهل العلمي

- ✓ الفرضية العدمية (H_0): لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1): توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

الجدول رقم (2-16): اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق المؤهل العلمي

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
Intergroupes	26.773	25	1.071	1.059	.417
Intragroupes	53.581	53	1.011		
Total	80.354	78			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (2-16) أعلاه أن قيمة Sig (∝)<05% حيث بلغت قيمته0,417 (4.17%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

2. اختبار تباين إجابات المحور الثاني وفق التخصص العلمي

- ✓ الفرضية العدمية (H_0): لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير التخصص العلمي لأفراد العينة؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1): توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير التخصص العلمي لأفراد العينة.

الجدول رقم (2-17): اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق التخصص العلمي

	Somme des carrés	**ddl**	**Carré moyen**	**F**	**Signification**
Intergroupes	47.055	25	1.882	2.002	.017
Intragroupes	49.831	53	.940		
Total	96.886	78			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج(SPSS)

تشير نتائج الجدول (2-17) أعلاه أن قيمة Sig (∝)<05% حيث بلغت قيمته0,017 (1,7%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير التخصص العلمي لأفراد العينة.

3. اختبار تباين إجابات المحور الثاني وفق الوظيفة الحالية

- ✓ الفرضية العدمية (H_0): لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1): توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

الجدول رقم (2-18): اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق الوظيفة الحالية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
Intergroupes	19.179	25	.767	.723	.810
Intragroupes	56.264	53	1.062		
Total	75.443	78			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (2-18) أعلاه أن قيمة Sig (∝)<05% حيث بلغت قيمته0,810 (8,1 %) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة نقبل الفرضية العدمية لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير التخصص العلمي لأفراد العينة.

4. اختبار تباين إجابات المحور الثاني وفق الوظيفة الحالية

- ✓ الفرضية العدمية (H_0): لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير الخبرة المهنية لأفراد العينة؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1): توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير الخبرة المهنية لأفراد العينة.

الجدول رقم (2-19): اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق الخبرة المهنية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
Intergroupes	21.275	25	.851	1.229	.259
Intragroupes	36.700	53	.692		
Total	57.975	78			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (2-19) أعلاه أن قيمة Sig (∝)<05% حيث بلغت قيمته0,259 (2,59%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير التخصص العلمي لأفراد العينة.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من دراستنا حول موضوع دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية

وسبل الحد منها من خلال اجراء دراسة حالة لآراء عينة من الأكاديميين على مستوى عدد من الجامعات الجزائرية والمهنيين العاملين على مستوى مكاتب المحاسبة، بعد إتمام إجراءات اعداد الاستبيان وتحكيمه وتوزيعه على مجتمع الدراسة في شكله الورقي والالكتروني تمكنا من الحصول على عدد معتبر من الإجابات لتستقر على 79 استمارة صالحة للتحليل.

بعد عرض وتفسير النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية **(spss)** تمكنا من التعرف على اراء افراد عينة الدراسة حول موضوع الدراسة حول ممارسات التحفظ المحاسبي ودور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية، كما أكد افراد الدراسة بان سياسة التحفظ المحاسبي لا تطبق في الواقع او بالأحرى مصطلح مبدا الحيطة والحذر مصطلح جديد ولم يطبق في الجزائر.

خاتمة

يعد التحفظ المحاسبي من بين اهم مواضيع نشطا في مجال البحوث التجريبية في أدبيات الإدارة المالية والمحاسبية، ولقى اهتمام كبير في السنوات الأخيرة لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية. لعل استمرار تطبيق التحفظ المحاسبي هو زيادة الطلب عليه من جانب المستخدمي القوائم المالية حيث يعد التحفظ المحاسبي مطلب الأساسي في الوقت الراهن من جانب جميع الأطراف ذو العلاقة بالتقارير المالية

نظر إلى تأثير الكبير على دلالة القوائم المالية ولذا تزايد طلب على إعداد القوائم المالية أثر تحفظ لمواجهة ممارسات عمليات إدارة الربح.

على ضوء ما سبق تمثل هدف في هذه الدراسة هو بيان طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية ودوافع للاستخدام التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتبين أثر الإيجابي للتحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية وكيفية تعزيزها بالتحفظ المحاسبي.

لتحقيق أهداف الدراسة، تطرقنا في الفصل النظري إلى تعريف بالطبعة التحفظ المحاسبي و دوافع من استخدامه و أهم مقايس التحفظ المحاسبي المستخدمة و إبراز أهميته، كما تطرقنا إلى القوائم المالية وبيان خصائصها وانوعها وكما أشرنا إلى العلاقة بين جودة القوائم المالية و التحفظ المحاسبي ، وقد تطرقنا أيضا في الفصل النظري إلى مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية ، وجاءت الدراسة التطبيقية كتكملة لما تم نتناوله في جانب النظري من الدراسة من خلال دراسة عينة من الأكاديميين و المهنيين المختصين في المحاسبة والتدقيق بغية الوصول إلى نتائج تمكن من الإجابة على الإشكالية و الفرضيات الموضوعة.

1. نتائج الدراسة

بناء على ما سبق من الفصلين للبحث في الجانب النظري والتطبيقي إضافة إلى تحليل البيانات المتحصل عليها من مجتمع الدراسة باستخدام أداة الدراسة الاستبيان توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تم عرضها في النقاط التالية:

- ✓ هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية للشركات، حيث تزايد الاهتمام بمفهوم التحفظ المحاسبي باعتباره أحد المبادئ المحاسبية الهامة
- ✓ استخدام التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات
- ✓ إن استخدام التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات.
- ✓ عداد القوائم والتقارير المالية المتحفظة مطلب للمساهمين والمقرضين.
- ✓ يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسبين.
- ✓ اهتمام المحاسبين ومحافظي الحسابات بالتحفظ المحاسبي حيث تساعدهم مثل هذه الدراسات على فهم أوسع للأرقام المحاسبة.

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها والاستنتاجات، يمكن تقدم الاقتراحات الآتية:

- ✓ التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية من طرف المحاسبين ومن طرف المكاتب المحاسبة والمراجعة عناد فحصها لهاته القوائم.
- ✓ عدم التخلي عن مبدأ التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بشرط أن يكون الالتزام بالقواعد المتحفظة متسق من سنة الأخرى حتى لا يحدث تلاعب بالأرباح المحاسبية.
- ✓ ضرورة الاهتمام بمبدأ التحفظ المحاسبي من طرف الشركات باعتباره يساعد على تحديد ما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات والتقديرات العامة محاسبية والزيادة في الأرباح الغير مبررة.

آفاق الدراسة:

- ✓ دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية.
- ✓ علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية.
- ✓ قياس ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه.
- ✓ العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية.

وفي الاخير نقول بان ميدان التحفظ المحاسبي هام لإعداد القوائم المالية، وعميق وكل ما تم ذكره في البحث ما هو الا جزء منه لذلك يجب اكماله بإضافات في جوانب معينة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب العربية

1. أمين السيد، أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**، الدار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر ،2008.
2. دونالدو كيسو، جري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة الجزء الأول**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
3. مهدي زويلف، تحسين الطراونة، **منهجية البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن،1998.
4. عباس محمد وآخرون، **مدخل الى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، الطبعة 01، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
5. احمد محمد نور، **مبادى المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6. إبراهيم جابر السيد، **المحاسبية الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن ،2014.
7. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.
8. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، دار النشر الجامعية الإسكندرية، الطبعة 02، مصر، 2008.

ثانيا: مذكرات ورسائل جامعية

9. الخزاعلة، واخرون، **أثر التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأردن،2019.
10. الاغا احمد سلام زكريا، **العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح**، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإسلامية غزة (فلسطين)، 2019.
11. سعيدي فارس، **تأثير الممارسات المحاسبية الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية دراسة حالة لآراء عينية من الأكاديميين والمهنيين بالجزائر ومصر**،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2021/2020.

12. ربابعه، حسين محمد حسين، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسته في التقارير**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأردن،2019.
13. قسوم حنان، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2016/2015.
14. آسيا لعروسي، **تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر دراسة استطلاعية**، أطروحة المقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019.

ثالثا: المجلات العلمية

15. بن يوسف خلف الله، زبير عياش، **قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية دراسة الميدانية بمؤسسة سوناطراك فرع نومر ولاية غرداية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية/ المجلة 24، العدد 01، السنة 2021.
16. بودربالة محمود سعيد، حروشي جلول، **دور حكومة الشركات في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة ميدانية**، مجلة النمو الاقتصادي وزيادة الاعمال JEGE/ المجلة 04، العدد 07، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر 2021.
17. رضا إبراهيم عبد القادر صالح واخرون، **العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح: مع دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 03، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2017.
18. حميدة محمد عبد المجيد، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التامين السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 01، العدد 02، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر،2013.
19. ياسر سعيد قنديل، **تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في السوق الأوراق المالية السعودي**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2018.

20. رزان شهيد، فاطمة محمد شريف عبس، **قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 42، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2017.

21. حمدي احمد رمضان، **التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 02، كلية التجارة، جامعة المنصور، مصر، 2016.

22. كرار سليم عبد الزهرة، **ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كوفة، العراق،2017.

23. حمد، أمنة خميس، **أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في شركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تخليلية**، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد14، العدد 01، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن 2018.

24. السيد، أميرة حامد، **دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية**، مجلة البحوث المحاسبية المجلد 01، العدد 01، جامعة طنطا–كلية التجارة–قسم محاسبة،2018 القاهرة.

25. شيخ عبد القادر، واخرون، **أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 08، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018.

26. معن محمد الحسن حامد العكري، **تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية، المجلة العربية للنشر العلمي Ajsp**، العدد 28، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة المشرق، الخروط، السودان، 2021.

27. هاني عبد الخليل الحسنين، **دور التحفظ المحاسبي في الحد من الاثار السلبية الازمة المالية العالمية**، مجلة إدارة الاعمال، مصر، العدد 144، 2014.

28. نضال عمر زلوم، **نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية لتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، جامعة البلقاء التطبيقية كلية الأعمال، قسم المحاسبة الأردن،2015.

29. أبو الخير المدثر طه، **المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي**، مجلة العلمية للتجارة والتمويل، مجلد2، العدد 1، مصر،2008.

30. إيمان محمد سعد الدين، **تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة راس المال وأثرها على القيمة المنشأة**، مجلة المراجعة والمحاسبة AUJAA، جامعة بني سويف.

31. مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حكومات الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية، مجلة جامعة الإسكندرية**، العدد 2، المجلد 46.

32. فوزي الحاج أحمد، واخرون، **المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية، مجلة اقتصاديات الاعمال التجارة**، المجلد 06، العدد 01 ،2021.

33. احمد سامح، **التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية**، المجلة العربية الإدارة، المجلد 31، العدد 02، 2011.

34. لرشيد ممدوح، **تقييم التحفظ المحاسبين منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد 27، العدد 1، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2013.

35. طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، **مساهمة حكومة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية المالية المتقدمة**، المجلد 04، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2020.

36. مأمون حمدان، وائل العقلة، **تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 79، دمشق، 2017.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم محاسبة مالية

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته, أما بعد؛

في إطار استكمال متطلّبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، حول موضوع " **دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية (دراسة استقصائية)**»، يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان بغرض جمع البيانات الأولية اللازمة لاستكمال هذا البحث، مؤكدين لكم أنَّ أجوبتكم سوف تُعامَل بسرية تامة ولن تستخدَم إلا لأغراض البحث العلمي.

كما لا يفوتنا أن نعبر لكم عن شكرنا العميق لتخصصيكم جزء من وقتكم للإجابة على هذا الاستبيان, راجيين منكم التكرم بوضع العلامة (x) الموافقة لرأيكم الشخصي.

تقبلوا منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير

الطالبة: عزيزي نريمان **الطالبة: فرصاوي زهيدة**

المشرف: د. سعيدي فارس **البريد الالكتروني:** sabilasalsabila42@gmail.com

أولاّ: البيانات الشخصية:

1. **السن:** ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ أكثر من 41 الى 50 سنة ☐ أكبر من 50 سنة

2. **المؤهل العلمي:** ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير او ما يعادله ☐ دكتوراه

3. **التخصص العلمي:** ☐ محاسبة وتدقيق ☐ محاسبة ومالية ☐ حاسبة و جباية – أخرى.....

4. **الوظيفة الحالية:** ☐ أستاذ جامعي ☐ خبير/ محافظ حسابات ☐ محاسب ☐ مراجع داخلي

5. **الخبرة المهنية:** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 16 إلى 25 سنة ☐ من 5 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 25 سنة

ثانيا: محاور البحث

المحور الاول: ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه

يضم هذا المحور على عبارات لوصف ممارسات التحفظ المحاسبي ودوافع استخدامه داخل الشركة.

رقم العبارات	العبارات	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يعد التحفظ المحاسبي مطلبا أساسيا ينبغي الاستعانة به عند القيام بعملية القياس المحاسبي.					
02	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تعترض معدي القوائم المالية.					
03	يساهم التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين والتي تخص المعلومات المستقبلية.					

04	يؤدي استخدام مبدا التحفظ المحاسبي في ظل حالات عدم التأكد التي تعترض معدي القوائم المالية الى مخرجات محاسبية أكثر ملاءمة.					
05	يمكن التحفظ المحاسبي الشركة من توقع أسوء السيناريوهات التي يمكن أن تصيبها في المستقبل بما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.					
06	يساعد التزام الشركة بسياسات متحفظة عند إعداد القوائم المالية المقرضين على خفض المخاطر التي يتعرضون لها من خلال تجنب افصاح الشركة عن أرباح مغالى فيها.					
07	يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي الى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية وعدم التحيز لأهداف الإدارة.					
08	يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المسيرين في تقييم أصول الشركة والتزاماتها بغية الحصول على حوافز ادارية.					
09	يميل مستخدمو القوائم المالية بشكل كبير إلى الأرقام المتحفظة أكثر منها عن الأرقام المبالغ في تقديرها اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية.					
10	يميل المسيرون وفي ظل حالات عدم التأكد لتبني نظرة أكثر تشاؤمية عند اعداد القوائم المالية وهذا حفاظا على مناصبهم وتجنب رفع الدعاوى القضائية ضدهم.					

المحور الثاني: دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية

ويضم هذا المحور مجموعة من العبارات التي تتعلق بدور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية.

رقم العبارات	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تساعد القوائم المالية المعدة وفق سياسة التحفظ المحاسبي متخذي القرار في اتخاذ قرارات رشيدة					
02	توفر القوائم المالية التي تعد وفق التحفظ المحاسبي معلومات ملائمة وتعكس واقع مالي للمؤسسة					
03	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفق سياسة التحفظ المحاسبي بعدم التحيز					
04	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.					
05	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.					
06	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية.					
07	استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يساهم في تخفيض نسبة التلاعب.					
08	توفر القوائم المالية معدة وفق سياسة التحفظ المحاسبي معلومات ملائمة وذات جودة.					
09	تزايد حالات التلاعب في القوائم المالية من أهم الدوافع التي جعلت مستخدمين أكثر ميلا لاستخدام سياسة التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية					

10	توفر سياسة التحفظ المحاسبي القوائم المالية خالية من التحيز وحالات عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية.					